وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

سياسة الإبعاد والنفي إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1872 – 1900

– المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة نموذجا –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

منال عبيبس

حفصة شياخ

إشراف الأستاذ:

د/ ختير الصافي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الاصلية
د. كمون عبد السلام	أ. محاضر –أ–	رئيسا	جامعة ادرار
د. ختير الصافي	أ. محاضر –أ–	مشرفا و مقررا	جامعة ادرار
د. حوتية عفيفة	أ. مساعد –أ–	ممتحنا	جامعة ادرار

السنة الجامعية: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): حبتر صافي

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: سياسة الاتحاد والنفي إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1900-1872

من إنجاز الطالب(ة): بن منال عبد الرؤوف / حفصة نشاخ

و الطالب(ة):

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم : العلوم الإنسانية

التخصص: تاريخ الغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/12

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 19 جوان 2022

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمتابعة التدريج والبحث العلمي
د . بابا عبد الله

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإنسانية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـــــــــــــان

شكر وحمد كثير إلى من اسمه دواء وذكره راحة والتذلل إليه عزة وحبه حياة.

يا من اسمه الله، لك الحمد حتى ترضى عنا ولك الحمد إذا رضيت عنا ولك الحمد بعد الرضا.

قد لا تؤدي الكلمات معناها بصدق وقد لا يكون الاعتراف بمستوى الإقرار بالجميل والشكر للأستاذ " ختير الصافي" مثال القوة والتحدي فمهما أهديناك فلم ولن نوفي حق عطائك لنا ولك منا جزيل الشكر والامتنان، يا من كنت لنا درب وطريقا منيرا فكنت نعم المشرف ونعم المرشد.

لا يسعني أيضا في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى لجنة المناقشة كل واحد باسمه " د. كمون عبد السلام " و "د. حوتية عفيفة" بتفضلهما لمناقشة هذا العمل المتواضع وإثرائه بأفكارهما القيمة، فلهم مني كل الثناء والتقدير.

وشكر خاص الى "الأستاذ مخلوفي بوبكر" لكل ما قدمه لنا من مساعدة.

وإلى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهـــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا ان هدانا الله الصلاة والسلام على حبيب الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

الى معنى الحنان والتي طالما كانت دعواتها سر نجاحي جوهرة القلب الوالدة الغالية حفظها الله.

إلى أغلي الحبايب، الى من احمل اسمه بكل افتخار، الى القلب الكبير الحنون الذي ارجو من الله أن يمد في عمره الوالد العزيز.

الى إخوتي سندي في الحياة حفظهم الله و رعاهم .

الى كل الأهل و الأقارب والأحباب .

الى "الأستاذة بوتدارة مهيرة " حفظها الله .

إلى كل من علمني حرف في مسيرتي الدراسية .

وفي الأخير الى كل مهاجر هاجر من بلده ليجهر بالحق وبطلان الباطل.

منـال

الإهـــداء :

اللهم نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك...

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى...

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها أمي العزيزة حفظها الله وأطال عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق والدي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي سندي في الحياة حفظهم الله ووفقهم .

إلى زوجي الكريم الذي كان سندا لي و تحمل العناء ليوفر لي الظروف من أجل إتمام هذا العمل .

إلى كل أقاربي وعائلتي كبيرها وصغيرها حفظهم الله ورعاهم .

وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة .

حفـصة

مقدمة

مقدمة:

لقد عانت الجزائر عبر العصور من ويلات الاستعمار متصدية لكل الأخطار الخارجية إلا أنه بحلول عام 1830م، تمكن الاستعمار الفرنسي من الدخول إلى أراضيها مستعملا في ذلك شتى الوسائل، حيث لم يكن الشعب الجزائري ليرضى بهذا الاحتلال، فكانت الثورات المتتالية التي توفرت لكل منها أسباب مباشرة أدت إلى اندلاعها، ومنها ثورة المقراني والشيخ الحداد سنة1871م، والتي انتهت بعد فترة قصيرة بعد أن أرهبت الفرنسيين بفعل اتساع رقعتها الجغرافية وكثرة انضمام الناس إليها.

لذلك قرر الفرنسيون اتخاذ إجراءات صارمة للغاية ضد الأشخاص بل وضد القبائل المشاركة فيها، ومنها تسليط العقوبات الجماعية وفرض الغرامات المالية وترحيل السكان ونفيهم من أراضيهم وتوزيعها على المستعمرين.

فظاهرة التهجير والنفي من بين استراتيجيات السياسة الفرنسية في الجزائر في الفترة مابين (1850م-1900م) ، حيث عملت على إفراغها من سكانها الأصليين، واستبدالهم بالدخلاء الأوروبيين، ومثال على ذلك إبعاد أعداد كبيرة من الجزائريين ونفيهم إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ.

فأهمية هذا الموضوع تكمن في كونه يقوم بتسليط الضوء على أبشع السياسات الاستعمارية المتبعة اتجاه الجزائريين ومدى معاناة هؤلاء بعيدا عن أوطانهم، وكشفه لنا التجليات الخفية لهذه السياسة، مظاهرها وأسبابها، إضافة إلى تقديم معلومات وافية عن سياسة الإدارة الاستعمارية المستبدة.

وقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عدة اختلفت بين دوافع موضوعية وأخرى ذاتية تمثلت في المساهمة لإعطاء فكرة موضحة عن الظاهرة علقا أن هذا الموضوع لم ينل حظا وافرا من الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين من قبل، وبالتالي التعريف بأهم السياسات الفرنسية الزاجرة ومدى انعكاساتها على الجزائريين، وإظهار حقائقها المخفية. أما أسباب الذاتية فتمثلت في الرغبة

وميولنا الشخصي لتسليط الضوء على جزء مهم من تاريخ الجزائر المعاصر، والتأكيد دائما على السياسات الاستعمارية المتعسفة آنذاك.

من هذا المنطلق تطرح إشكالية بحثنا والمتمثلة في: ما هي الأسباب الحقيقية لاعتماد السياسة الاستعمارية على سياسة الإبعاد والنفي؟

تحت هذه الإشكالية تتفرع جملة من التساؤلات الجزئية أهمها:

ما هي الأوضاع التي سبقت سياسة نفي الجزائريين إلى كاليدونيا؟

ما مدى مساهمة المقاومات الشعبية في الدفاع عن حقوق الجزائريين؟

وفيما تجلت الإجراءات القمعية المتخذة للانتقام من هذه الثورات؟

لماذا تم اختيار كاليدونيا كسجن للمنفيين؟

وما هي انعكاسات سياسة الابعاد والنفي داخليا وخارجيا؟

وقد اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والذي يتناسب بطبيعة الموضوع من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها وصفا دقيقا من حيث فتراتها ومراحلها المرتبطة بمختلف المحطات التاريخية الهامة للجزائر .

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي قلة المراجع والمصادر خاصة في فترة البحث بالذات (1872-1900م)، وكذا ندرتها في المكتبة الجامعية، إضافة إلى عدم وجود دراسات تتحدث عن النفي إلى كاليدونيا الجديدة، وإن وجدت فإنها تتناول الموضوع باختصار، لكن رغم هذه الصعوبات حاولنا الاطلاع وجمع المادة العلمية مع الإلمام بالموضوع بأقصى جهد مبذول، ذلك من أجل الخروج بمقاربة تاريخية حول هذه الظاهرة ولإعطاء صورة موضحة عن الموضوع.

حاولنا معالجة إشكالية البحث ضمن خطة عمل تتألف مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، ففي المقدمة تطرقنا إلى التعريف بموضوع البحث واشكاليته، أسباب اختياره، أهمية الدراسة، ومنهجها المتبعة

وصعوباتها، أما الفصل الأول المعنون بـ " الإطار المفاهيمي للدراسة " والذي تناولنا فيه ثلاثة مباحث قمنا فيها بإزالة اللبس عن مفاهيم بعض المصطلحات (النفي والابعاد، التهجير، الهجرة).

أما الفصل الثاني فبعنوان " الإطار العام للسياسة الفرنسية بالجزائر ما بين(1872-1900م) "، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث أيضا، إذ تناولنا في المبحث الأول السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين آنذاك اجتماعيا، ثقافيا، وقانونيا، أما المبحث الثاني فخصصناه لمختلف انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على الجزائريين وردود فعلهم فتطرقنا إلى بعض المقاومات الشعبية مثل ثورة أولاد سيدي الشيخ، ثورة المقراني والشيخ بوعمامة، بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا فيه لقوانين سياسة النفي والابعاد الفرنسية ومختلف أشكالها.

في حين اشتمل الفصل الثالث الموسوم بـ " المنفيون إلى كاليدونيا الجديدة "على ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى لمحة جغرافية وتاريخية عن كاليدونيا الجديدة، أما المبحث الثاني فخصصناه لأسباب نفي الجزائريين إلى كاليدونيا وأحوال المنفيين وظروف عيشهم، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناولنا فيه نتائج سياسة النفي والابعاد وانعكاساتها الداخلية والخارجية وصدور العفو عن الجزائريين المنفيين.

بعدها أنهينا البحث بخاتمة حوصلنا فيها أبرز الاستنتاجات المتوصل إليها، مزودة بقائمة من الملاحق لإثراء الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل :

النفي والتهجير ظاهرة قديمة ارتبطت دائما وأبدا بالقوة والتسلط والقهر، كان ومازال الهدف منها إخضاع الطرف الآخر وطمس هويته، والتهجير الذي سببه الاستعمار كان الأقوى والأشدّ عبر التاريخ، حيث عاش العالم صورًا لا تُحصى من الاستعمار، ومنها ذلك الذي عرفته الجزائر بدءا من سنة 1830م على يد السلطة الفرنسية، حيث اعتمد الجيش الفرنسي منذ البداية استراتيجية الحرب الشاملة والإبادة والدمار في تعامله مع الشعب الجزائري، من أجل تمكين قادة العسكريين والمستوطنين من السيطرة على الأراضي، وسلكوا من أجل ذلك كل سبل القهر والإبعاد والتهجير والتقتيل والنهب. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية كل من النفي والهجرة والتهجير.

المبحث الأول: ماهية الأبعاد والنفي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف النفي والأبعاد لغة (المطلب الأول)، ثم تعريف النفي والإبعاد اصطلاحا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف النفي والابعاد لغة

يقال نَفَيْتُ الرجل وغيرهُ أَنْفِيهِ نَفْيًا إذًا طردتُهُ، وفي الحديث: المدينة كالكير تنفي خَبْثَها، أي تُخرِجُهُ عنها، وهو من النفي، الأبعاد عن البلد[1].

فعن ابن الأثير: فإن النفي هو الإبعاد عن البلاد، يقال: نفيته أنفيه نفيًا، إذا أخرجته من البلد وطردته، أما عن ابن فارس: فالنون والفاء والحرف المعتل الأصيل يدل على تضربه شيء من شيء وإبعاده عنه[2].

وقيل أيضا: "التغريب": هو النفي عن البلد الذي وقعت فيه الجناية، ويقال: "أغربته وغربته إذًا نحيته وأبعدته"، والغرب هو: البعد[3].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 06، ج 55، ص 4512.

[2] برنس صالح المحمدي ذنون، نحو نظام قانوني لتعويض الأضرار الناجمة عن النزوح القسري للأفراد داخل دولهم، مجلة جامعة تكريت للحقوق، الملجد 01، العدد 02، ج 02، 2016، ص 333.

[3] نجم الدين الطبسي، **النفي والتغريب في مصادر التشريع الإسلامي**، دار الولاء للطباعة والنشر، لبنان، ط 01، 2012، ص 11.

النفي في الآية: "أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ"، بحذف الألف، ومعناه وينفوا من الأرض بالقتل والصلب، وهو النفي من وجه الأرض، والنفي هو الإخراج والتغريب من بلده إلى بلدٍ آخر[1].

ويلاحظ أن النفي لم يأت إلا نادرًا في كتب اللغة، ففي النثر دلّت على أن النفي يُراد به الحبس في بعض الأحيان، ومهما اختلف في تحديد معنى النفي، فإن النفي عقوبته شديدة جدًا تأسست لمن شرعت له هذه العقوبة ممن ارتكب جرائم أخلت بأمن المجتمع[2].

المطلب الثاني: تعريف النفي والابعاد اصطلاحا

اختلفت آراء الفقهاء في تحديد المعنى الاصطلاحي لكلمة النفي الواردة في القرآن الكريم والسنة، ولكن أكثر الفقهاء أجمعوا على أنه يتفق مع معناه اللغوي بمعنى الإخراج.

ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن النفي هو الحبس، واتفق قول مالك معه لكن في غير بلد الجناية، وذهب عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير إلى أن النفي هو الإخراج من مدينة إلى مدينة أبداً. وذهب ابن عباس رضي الله عنهما والزهري وقتادة إلى أن النفي هو الطلب بالحدود أبدا[3].

[1] إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، عقوبة الابعاد في الشريعة والقانون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 60

[2] أسامة محمد منصور الحموي، عقوبة النفي دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، 2003، كلية الشريعة، دمشق، سوريا، ص 500.

[3] المرجع نفسه، ص 500.

النفي هو سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو تلك التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين وتكون أكثر تأثيرا في المجتمع [1]، ومن خلال هذا نجد أن سياسة النفي والإبعاد كانت عقوبة قاسية في حق الأهالي المسلمين في الجزائر، بنفي الزعماء حيث كانت وسيلة إرهابية لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة[2].

يعتبر الإبعاد وسيلة تخويف للمفرج عنهم من عقوبة النفي وهي في حدّ ذاتها حاجز يمنعهم من العودة إلى سلوكهم الإجرامي، ويندرج الحبس ضمن عقوبات التعزير والتأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، باختصار النفي هو مجموعة من الحيثيات كنوع من الجرم المقترف ووضعية المذنب، ويمكن أن يأخذ التعزير أشكالا مختلفة أقلها التوبيخ بالكلام، وأفدحها التشهير والنفي والضرب والسجن ولقد لجأت المجتمعات إلى السجن كوسيلة للعقاب، سياسة الإبعاد والنفي، يعد عمل جائر طبقته الإدارة الاستعمارية الفرنسية على الأهالي الجزائريين[3] .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 03، 1982، ص 75.

[2] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ المقاومة والتحرير 1830–**1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 2007، ص 38.

[3] حمدان بن عثمان بن خوجة، **المرآة**، تح محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 1982، ص 261.

المبحث الثاني: ماهية الهجرة

إن الهجرة قديمة قدم الإنسان، حيث أثبتت الدراسات التاريخية إن الإنسان جاب المعمورة في شكل رحلات استكشافية، ثم عقد صفقات تجارية، وتبادل سلع منتوجات هو في حاجة لها، ونتيجة لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، خلقت عدم التوازن في توزيع الثروات الطبيعية، الشيء الذي أهل منطقة عن أخرى في العيش الرغيد وتوفر الإمكانيات وإتاحة فرص عمل أكثر الأمر الذي جعل هذه الأماكن عرضة لاستقبال يد عاملة تبحث عن العمل[1].

نحاول من خلال هذا المبحث أن نقدم فكرة مفاهيمية بسيطة وواضحة عن الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة

الهجرة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ أقدم العصور، وهي غريزة في الإنسان تمسك بها من أجل البقاء، وفرضتها ظروف مختلفة إما اقتصادية بسبب عدم التوزيع العادل للثروات في العالم أو بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الاضطرابات الداخلية مما دفعهم إلى الهجرة بحثا عن الحرية والحياة الآمنة المستقرة. ولقد تعددت وتباينت تعاريف الهجرة وذلك تبعا لزوايا ورؤى مختلفة في الميادين المعرفية المتعددة.

[1] فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014، ص 34.

1. لغة:

قال **الفيروز أبادي** أن الهجر ضد الوصل وقد هجره هجرًا بالفتح وهجرانًا بالكسر اسم الهجر والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية والتهاجر يعني التقاطع وقد هجر المريض يهجر هجرًا بالضمّ فهو هاجر والكلام مهجور[1].

وهاجر من بلده أي خرج منها إلى بلدةٍ أخرى، وأهجره تركهُ، أي الخروج من أرضه إلى أرضه[2].

والهجرة: الانتقال من أرض إلى أرض أخرى، أي ترك الأولى للثانية، فتهجّر فلان تشبه بالمهاجرين[3].

وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وسمي المهاجرون كذلك لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها إلى دارٍ ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدًا آخر فهو مهاجر[4].

أما في معجم العلوم الاجتماعية فالهجرة ترتبط بالأشخاص والتجمعات السكانية، ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد لآخر[5].

---

[1] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط، د.س.ن، ص 163.

[2] المعلم بطرس البستاني، الهجرة، **قطر المحيط قاموس لغوي ميسر**، بيروت، مكتبة لبنان، ط 02، 1995، ص 638.

[3] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981، ص 690.

[4] ابن منظور، مرجع سبق ذكره، المجلد 02، ج 04، ص 4087-4088.

[5] زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، ط 01، 1977، ص 127.

وقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم، حيث قال الله تعالى: " وَمَنْ يُهَاجِرُ فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِدُ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا"[1]، حيث تدل الآية على وجوب الهجرة وشرعيتها.

وكما جاء أيضا: " وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ إِنَّ اللهَ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ "[2].

1. اصطلاحا:

باعتبار أن الانسان منذ العصر الحجري القديم كان معروفا بالجمع والالتقاط، وهجرته كانت بسبب فقر البيئة التي يعيش فيها إلى ما يضمن له جني قوته اليومي، فإن هجرته استمرت عبر العصور لهذا السبب الرئيسي[3].

إن الهجرة ظاهرة اجتماعية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل انتقال السكان من مكان لآخر، ذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان[4].

وتعرف الهجرة بأنها مأخوذة من مهاجر أو لاجئ وهو الشخص الذي خرج من الجزائر وتوجه إلى بلد آخر للإقامة به وذلك هروبًا من القمع والاضطهاد السياسي في أرض الجزائر خلال فترة الاحتلال

[1] سورة النساء، الآية رقم: 100.

[2] سورة الأنفال، الآية رقم: 75.

[3] نجيب سويعدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي (دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة، كندا، فرنسا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 16.

[4] محمد غزالي، الهجرة السرية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة صحيفة الشروق نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 13.

الفرنسي من (1830 إلى 1962م) ، كما أنه اضطر إلى ترك منزله لأسباب اقتصادية أو اجتماعية والتوجه إلى بلد آخر قصد العمل وكسب عيشه هناك[1].

تعرف الهجرة بأنها الأخذ بالأسباب الاجتماعية، فيُقال أن الهجرة معناها انتقال الانسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر[2].

كما يمكن تعريف الهجرة من الناحية الزمانية على أساس أنها مؤقتة أو دائمة، وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى[3].

أما الهجرة المؤقتة فهي التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها هجرة العمالة إلى البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع بالمهاجرين العائدين[4].

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1997، ص 542.

[2] مزيان محمد، الحراقة المعاش والتصورات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 10.

[3] علي عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 261.

[4] المرجع نفسه، ص 262.

عرفها محمد عاطف غيث أنها: "انتقال الانسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر[1].

وهناك تعريف آخر للهجرة بأنها ترك بلد والالتحاق بغيره، سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة، بقصد الإقامة الدائمة، وغالبا ما تكون لتحسين الوضعية بالعمل[2].

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

1. الهجرة الطوعية:

يتخذ هذا النمط من الهجرة أشكالا مختلفة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات فرعية، وتستبطن الفئة الأولى المستوطنين الدائمين، مثل الهجرة الواسعة التي قام بها الأوربيون باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أو المهاجرين الذين شكلوا الأقليات الآسيوية والإفريقية الكاريبية في بريطانيا، وتضم الفئة الثانية المستوطنين المؤقتين الذين يشكلون جلّ المهاجرين الطوعيين، وهي تشمل الناس الذين ينتقلون لاكتساب العلم أو ترويج التجارة أو لغرض السياحة، زيادة على الكثير من المهاجرين المؤقتين الذين يؤدون عملا محددا، مثل العمال الذين يوفدون إلى دول الخليج التي تعرف ازدهارا اقتصاديا يحركه النفط. وأخيرا، تتجسد الفئة الثالثة في الهجرة غير الشرعية التي يمكن أن تكون مؤقتة أو دائمة، لكن الدول المتلقية لا تعترف ولا تسمح بها سواء أكانت مؤقتة أو دائمة[3].

---

[1] محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1970، ص 203.

[2] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م–1939م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 02، د.س.ن، ص 12.

[3] شاعة محمد، الهجرة القسرية إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 13، 2017، ص 316.

2. الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قِبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا[1].

للهجرة غير الشرعية عدة تعريفات مختلفة بشأنها، فعُرفت بأنها: "الاتجاه نحو البحر بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأشيرات مزورة والذهاب للسياحة دون رجعة"[2].

في حين عرفها آخرون بأنها تعني "المساس بالسيادة الإقليمية لدولة المهجر بفعل قيام المهاجرين بالدخول أو التسلل أو الإقامة غير المشروعة بها تحقيقا لمنفعة شخصية، بمخالة القوانين والنظم المعمول بها في شأن تأشيرات الدخول والإقامة في دول المهجر"[3].

---

[1] قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 91-92.

[2] منى عطية خزام خليل، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط 01، 2012، ص 447.

[3] حسن حسن الامام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2014، ص 30.

أما الباحث علي الحوات فيعرفها بأنها: "انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة[1]

المبحث الثالث: ماهية التهجير

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التهجير لغة (المطلب الأول)، ثم تعريفه اصطلاحا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف التهجير لغة

كلمة تهجير مشتقة من هَجَرَ يَهْجُرُ تهجيرًا فهو مُهَجَّرٌ، قد ذكر ابن منظور الهجر: ضدّ الوصول وبابهُ نصرٌ، هَجَرَ، يهجرُهُ هَجْرًا وهُجرانًا: أي حرَّمَهُ[2].

التهجير والتهجر: السير في الهاجرة، وتهجر فلان، أي تشبه بالمهاجرين، وتهجير مفرد مصدر هجر، وتهجر يتهجر تهجرا، فهو متهجر، وهو اسم مؤنث منسوب إلى تهجير، والتهجير مشتق من الهجرة. وهجر فلان أي أخرج بالقوة من بلده الأصلي إلى بلد آخر[3].

---

[1] علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، ليبيا، ط 01، 2007، ص 56.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج 09، 2003، ص 638.

[3] محمد خليل إبراهيم، خيال صالح محمد، التهجير وأثاره السلبية على الفرد والمجتمع دراسة عقدية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 09، العدد 29، 2017، ص 06.

كما حملت كتب اللغة العربية والمعاجم اللغوية بالعدد من الكلمات والمعاني التي توضح معنى كلمة التهجير منها الإبعاد، النرويج، النفي من مكان إلى مكان آخر بالقوة الجبرية.

المطلب الثاني: تعريف التهجير اصطلاحا

التهجير هو إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط تشرف عليها الدولة أو الجماعات التابعة لها أو جماعات أخرى أقوى، في مسعى للتطهير يقوم على أساس التمييز العرقي أو القومية أو الدين والتوجه السياسي في تلك المنطقة التي يتم إبعاد السكان منها[1].

فالتهجير علمية اجتماعية، قبل أن يعتبر عملية مادية أو عمرانية، تخص فئة الأفراد والجماعات المحلية وتكون بصورة دائمة أو مؤقتة داخل حدود البلد أو خارجه، وقد أطلق عليه بالهجران القهري والاضطراري بحيث يضطر فيها الفرد أو الجماعة إلى النزول من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب عديدة تفرضها الدولة من أجل تحقيق أغراض عسكرية أو تنظيمية بهدف الحفاظ على الأمة أو إعادة توطين السكان[2].

تشير الهجرة القسرية أو التهجير وتسمى أيضا بالاجتثاث إلى هجرة السكان من موطن الإقامة المعتاد إلى مكان آخر دون إرادتهم، بسبب عوامل متعددة كالحروب والاضطهاد السياسي والكوارث

[1] منال إبراهيم أبو عبد الله، الحماية الواجبة للنازحين والمهجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020، ص 04.

[2] ياسين عبيد وديان، التهجير القسري في العراق أسبابه وآثاره على الأسر المهجرة (دراسة ميدانية للأسر المهجرة إلى مدينة بغداد)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، العدد 01، 2016، ص 273.

الطبيعية، كما تعني أيضا الانتقال القسري لشخص أو أشخاص بعيدا عن المنزل، أو المنطقة، وهي عادةً ما تتضمن العنف والقسر وكذا التطهير العرقي أحيانا[1].

[1] شاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 317.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل ماهية كل من مفاهيم الدراسة: النفي والابعاد، الهجرة، والتهجير. وسياسة النفي والابعاد هي واحدة من بين الوسائل والأساليب القمعية التي اعتمدت عليها فرنسا لإنجاح مشروع احتلال الجزائر، فهذه الوسائل هي وسائل عقابية من أجل اخافة الأهالي وترهيبهم، حيث قامت بنفيهم إلى أماكن بعيدة ونائية قصد اضعافهم والتخلص من خطرهم الذي بات يهدد وجود فرنسا في الجزائر، واضعاف الروح الوطنية التي انتشرت آنذاك.

الفصل الثاني:

الإطار العام للسياسة الفرنسية بالجزائر

ما بين 1872 – 1900.

مقدمة الفصل :

عملت السلطات الاستعمارية على سن ترسانة من التشريعات، بحيث شملت جملة من القوانين والمراسيم والقرارات القانونية الزجرية، من أجل ضمان خضوع المجتمع الجزائري لسياستها بالقوة، وذلك عن طريق اغتصاب العقار وانتهاج إجراءات المصادرة والاستيلاء على الأملاك والأراضي بغية تمهيد الطريق للوافد الجديد، فنتيجة لهاته السياسة التعسفية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي انعكست عليهم بالسلب، قام الأهالي بالعديد من المقاومات الشعبية الرافضة لهذه السياسة.

لكن السلطات الفرنسية لم تبق مكتوفة الأيدي، بحيث عمدت على الانتقام من هذه الثورات، وخاصة من قادتها، وذلك بتهجير الجماعات القبلية الى أراضي غير صالحة للتأقلم وأخرى قامت بنفيها خارج البلاد خوفا من فعالية التأثير على المقاومين ضد الاستعمار.

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين.

بعد تمكن فرنسا من احتلال العاصمة، وبداية توسيعها على الشريط الساحلي وتحكم في أهم المدن الساحلية و الموانئ، ركزت على تهجير بعض الأعيان، وحكام الأقاليم الذين كانوا مواليين للأتراك ومدعمين لسياسة العثمانية، وذلك من أجل التخلص من أسس وبقايا النظام العثماني السابق خشية الارتباط بالمقاومات كمقاومة الأمير عبد القادر مثال ومنه تشجيع الثورات وتقديم الدعم لها، فكان من بين هؤلاء الأعيان رجال عثمانيون متقلدين لسلطات قضائية وسياسة مثل: البايات، القضاة، المفتيين أمثال مصطفى بومزراق والمفتي محمد بن عنابي[1]، حمدان خوجة[2]، الذين تم إبعادهم إلى الإسكندرية وأزمير، وباريس باعتبارهم شكلوا الجنة الحضر المعارضة للاحتلال الفرنسي.[3]

[1]– المفتي محمد العنابي، اسمه الكامل هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري، وشهرته العنابي أو ابن العنابي ولد سنة (1189 هـ/ 1775م) كان على مذهب الحنفية، تولى ابن العنابي الفتوى في الجزائر العثمانية، كان عالما واسع المعرفة بعلوم الشريعة، وله تفسير للقرآن الكريم...ينظر، أبو القاسم سعد الله، **المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامية (1775 – 1850)**، موفم للنشر، الجزائرية، 2011، ص 11 – 13.

[2]– حمدان خوجة، من الشخصيات الجزائرية التي تصدت بالقلم واللسان للاحتلال الفرنسي في سنواته الأولى، ولد حمدان خوجة في 1773م بمدينة الجزائر، ينحدر من أسرة حضرية ثرية ذات مكانة سياسية بارزة، كان أبوه من علماء المدينة وأستاذا للشريعة الإسلامية، نهل خوجة من مختلف العلوم، كعلم الأصول والفقه والفلسفة والتاريخ كما تعلم بإتقان العديد من اللغات كالتركية والفرنسية، ينظر سعد بورنان، **رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر**، ط 3، دار الأمل، تيزي وزو، 2015، ص 35 – 36.

[3]– أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 193.

فبعد انتهاء السلطات الفرنسية من تهجير الأعيان انقلبت على الجيش الإنكشاري بالرغم أنه لم يكن كله أتراكا من أناضوليا لكنها اعتبر به جيشا من الأتراك.[1]

وقد كان ذلك تطبيقا للمادة الرابعة من شروط المعاهدة والتي تنص على ضرورة تهجير عناصر الإنكشارية، فبعد ترحيل الداي حسين[2] بيوم واحد بدأ ترحيل أفراد الإنكشارية بعد تجريدهم من أسلحتهم المتمثلة في "الخناجر" و"المسدسات"، وقد تم ترحيل العرب من الإنكشارية على أربع دفعات باتجاه ميناء "سميرن" بمدينة أزمير مع منحهم أجرة شهرين لكل فرد.

فحسب التقارير الفرنسية التي سجلت تفاصيل هذه العملية بدقة قدرت عدد الانكشاريين الذين رحلوا من الجزائر ما بين 21 15 ألف انكشاري، وأنه لم يبق بالجزائر سوى فئة الكراغلة الذين كان عددهم بين 5 و6ألاف فرد، أما "سيمون بيفايفر" الذي عاش تلك الأحداث وشارك الانكشارية مآسيهم، فقد حدد هو الأخر عددهم "بأقل من ستة ألاف" وأنهم قد رحل منهم 2500 رجل من العزاب إلى الميناء وذلك لتقوم السفن الحربية الفرنسية بنقلهم إلى أزمير لكن مهما

[1]–أبو القاسم سعد الله، **هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830 – 1847) أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830 – 1962)**، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائريين، 2007، ص 22.

[2]–الداي حسين، من دايات وحكام الجزائر في العهد العثماني قبل دخول الفرنسيين واحتلالهم لمدينة الجزائر، من عائلة تركية، ولد بقريو فورلا، الكائنة بالشاطئ الجنوبي لحبون، إزمير خلال1764، ينظر، مسعود كواتي، **شخصيات جزائرية مواقف وآثار ونصوص**، دار طليطلة، الجزائر، 2011، ص 289.

تضاربت الأرقام حول عدد الانكشارية المتبقيين بالجزائر فإن مصير هؤلاء كان مأساويا، إذ رحل بعضهم وخاصة فئة العزاب في ظروف سيئة.[1]

المطلب الأول: سن المشاريع القانونية:

أدرك الفرنسيون بأن للأرض أهمية ودور كبير في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية وتيقنوا أن إحكام القبضة على الشعب الجزائري لن يتم إلا بتفتيت هذه القبائل والأعراش الشيء الذي أكده الجنرال بيجو قائلا: "أنى لم أجد أية وسيلة فعالة لإخضاع الجزائريين أحسن من مصادرة أملاكهم الزراعية".[2]

وبحكم أن فرنسا دولة القانون كما يقولون، فإنها حاولت تفكيك المجتمع الجزائري وتجلى ذلك واضحا في القوانين والمراسيم التي أصدرتها وتتمثل أهمها فيما يلي:

مرسوم 16 جوان 1851:أن التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر بعد 1848م خاصة من الألزاس و اللورين، وهو ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين، فأصدر مرسوم 1851م الذي خول للإدارة الاستعمارية الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل بحجة المنفعة العامة، ومصلحة الاستيطان[3]، ويستند هذا

[1]– جميلة معاشي، **الإنكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير**، أعمال الملتقى العلمي الأول، سيسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، قسنطينة، ماي، 2008، ص 87 – 88.

[2]–بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 49.

[3]–عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870– 1930**، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2013/ 2014، ص 24.

الإجراء إلى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل حق ملكية الأرض بل لهم حق الانتفاع بها، فبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أصبحت تابعة للدولة، حيث منع هذا القانون جميع الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابات تقدمها لهم، مع فرض السلطات الفرنسية لعقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات بدعوى قيامها للأعمال العصيانية تمثلت في إشعال النيران.

الأمر الذي تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامة بها القبائل المجاورة للغابات والتي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858م في شرق بلاد القبائل حيث شملت كل من: جيجل، القل، وميلة، ضد أوامر الجنرال غاستو (GASTU) الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على قبائل أثر الحرائق التي نشبت في الغابات.[1]

القرار المشيخي Sénatu–Consulte 22 أفريل 1863: يعتبر 22 أفريل 1863م قرارا منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وقد جاء القرار المشيخي من أجل تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير، وتوزيع أراضي القبائل إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار.

[1]–عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962 – 1830 هـ**، ج2، المؤلفات، المسيلة، 2013، ص 359 – 360.

تضمن القرار العديد من الموارد من بينها المادة الأولى التي نصت على أن القبائل الجزائرية مالكة الأراضي المنتفع بها بشكل دائم وتقليدي[1]، أما المادة الثانية حددت المراحل الثالث التي تمر بها عملية انتقال ملكية الأرض، ولتنفيذ القرار المشيخي 1863م سلكة إدارة الاحتلال الخطة التالية:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع هذه الأراضي بين الدواوير، وأثناء هذه المهمة تفرز أراضي الملك عن أراضي العرش[2]، ومن هنا يتبين أن لهذا الأخير هدف مزدوج برز في كونه هبة وسخاء لصالح الجزائريين من طرف السلطات الاستعمارية كما قام بتوفير حماية شكلية لهم ولممتلكاتهم وذلك عن طريق الاعتراف بملكية أراضي البايلك وأراضي المملوكة للفرد أو الجماعة، والملكية الجماعية تابعة للبلديات[3]، لكن الحقيقة غير ذلك، إذ جاء هذا القرار لتكسير المشيخة القبيلة، قصد تفتيت المجتمع وتحكم في إحدى خلاياه الأساسية وهي العرش والسيطرة السياسية على الجزائريين، وبالتالي قطع جذور الانتماء الحضاري والعرق كالأنساب والأصول إضافة إلى إفقار المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض[4]، كما أفقدت إدارة الاحتلال جميع صلاحيات سلطة الجماعة الممثلة للقبيلة وحدت من تأثير زعمائها، حتى لا يبق لها الحق بالنظر في المنازعات بين أفراد القبلية وتسويتها،

[1]–عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962 – 1830 هـ**، ج2، المؤلفات، المسيلة، 2013، ص 359 – 360.

[2]–سعد الله أبو القاسم،**الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900**، ج1 ، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 2000، ص 66.

[3]–عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 25.

[4]– بوحوش عمار،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 136.

وبناء على مرسوم سيناتوس كونسلت تم تحديد، مساحات من الأراضي العريشة التي قدرت بـ 6.883.811 هكتار.

حيث أقرت السلطات الاستعمارية بـ 1.186.492 هكتار على أنها أمالكا تابعة للبلديات ومصنفة ضمن أراضي العرش، و2.480.591 هكتار ضمن أراضي الملك، وكانت النتيجة استفادة الدولة من هاته الأراضي التيتم تحديدها وبما في ذلك البلدية[1]، وهكذا آلت الأوضاع بعد القرار المشيخي إلى القضاء على 374عرش وانشاء 565 دوارا يتواجد بها 1.057.066 نسمة يقيمون في مساحة لا تقل عن 6.883.751 هكتارا[2]، كما قامت الإدارة الفرنسية بتحديد 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة إقليم وهران وهي وذلك طبقا لمرسوم 11مارس 2131 الصادر في إطار الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 1863م.[3]

فمن خلال هذا الأخير لم يتمكن الأوربيون للوصول إلى الحد المطلوب من اكتساب الأراضي الزراعية على حساب الشعب الجزائري، وهذا الأمر إن دل على شيء إنما يدل على أن القرار المشيخي لم يحقق طموحات المعمرين وإدارة الاحتلال في توفير أراضي قابلة للبيع والشراء بين الأهالي والأوروبيين في الجزائر لأن العقبة الدائمة لم تحل بعد، والتي كانت مرتبطة أساسا بتشريع عملية إقرار

[1]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 369.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 137.

[3]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 380.

الملكية الفردية بين الأهالي المسلمين، وهذا ما جعل قانون 26 جويلية 1873م الجديد يسعى لإقراره فيما بعد.[1]

قانون 26 جويلية 1873: هو تقرير تقدم به فارني (warnier)إلى السلطات الفرنسية في 04 أفريل 1873م، بهدف القضاء على أراضي العرش وتأسيس الملكية الخاصة وتمليك الكولون، وبناء على ذلك تم التصويت على اقتراحاته المتعلقة بتحديد الملكية الفردية بتاريخ 23 جويلية 1873م.[2]

عرف هذا القانون بـ:" قانون المستوطنين" لأنه اهتم بهم في حين تم تهميش العنصر المحلي، وكان نتيجة الضغط الذي مارسه المعمرون من أجل خوصصت الأراضي وفتح السوق العقارية لتمكينهم من مصادرتها من الجزائريين، نظرا للصعوبات التي واجهتهم بسبب تمسك الجزائريين بأراضيهم، وانغلاق الأرض الجزائرية على البيع والانتشار الواسع للملكية الجماعية، تضمن القانون 32 مادة في 03 عناوين، نصت على ضرورة إقرار الملكية الفردية وإنهاء الملكية الجماعية بهدف فتح الأراضي الجزائرية لعمليات الشراء والبيع بإخضاعها للقانون الفرنسي، وهذا ما أكدته المادة الأولى من

[1]– عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر: 1830– 1914 (الدراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ في الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2015/2014، ص 212.

[2]– فارني (Warnier August Humert)، ولد 08 جانفي 1810، درس الطب مابين 1823 و1830 بباريس، أرسل للعمل في عمالقة وهران كجراح وسط الأهالي ما بين 1837 – 1839، وفي سنة 1871 عين كعضو في لجنة المصادرة ورئيس لجنة التعويضات لضحايا انتفاضة 1871،نائب عن عمالة الجزائر وكان المحور الأساسي في لجنة الملكية العقارية للتحقيق في أحداث 1870– 1871 الجزائر، كما وصفه كاتب الكتاب الذهبي للجزائر:" بأنه قاموس حي في الجزائر له معرفة بكل القبائل"، توفي بتاريخ 15 مارس1875 بفرساي بفرنسا، ينظر ليلي بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين 1863 – 1900**، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 01، 2017/ 2018، ص 188 – 189.

القانون حيث نصت على أن: "تأسيس الملكية وحفظها والانتقال التقاعدي للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي"[1]، ومثال ذلك عندما قامت عام 1871م بمصادرة حوالي 600 ألف هكتار من الأراضي وزراعتها على مهاجري الألزاس و اللورين، وفق ذلك غرمت السكان بحوالي 100 مليون فرانك فرنسي.[2]

وقد جاء هذا القانون مكملا للإجراءات العقارية التي جاء بها السيناتيس كونسلت1863/04/22 ومن قبله 16 جوان 1851م وعمليات الحصر والتجميع، مما أتاح المعاملات العقارية وسهل انتقال الأراضي من الجزائر إلى الأوروبيين وأصبحت الأرض مادة تجارية ووسيلة حكم الاستيطان[3]، بناء على قانون 26 جويلية 1873م قدم الحاكم العام المني للجزائر ضمن الإحصاء العام للجزائر، عرضا بخصوص عمليات تأسيس الملكية الفردية، حيث أبرز بأنها:" وفي 08 فيفري1876م بمقاطعة وهران، لكن أوراق الملكية لم يشرع في تقديمها للمعنيين إلا بداية من 1876 ،لأن فترة 1874 إلى 1876 سخرت للأعمال المتعلقة بالتعريف على الأرض من تحقيق (تدقيق)، إيداع وغيرها من الشكليات المنصوص عليها في القانون، وبعدها من 1876 إلى 31 ديسمبر 1884،بدأت فترة تسليم أوراق الملكية الأهلية في المقاطعات الثلاث 1876 – 1884.

وعلى إثر ذلك شرعت الإدارة الفرنسية في أشغال التنفيذ في بعض من أقاليم القطاع الوهراني منها غليزان على سبيل المثال، وبالضبط مست عرش عكرمة الغرابة لاعتباره من القبائل المخزنية

[1]– حميدة عميراوي، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830– 1954)** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 53.

[2]– ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 192.

[3]– عثمان زقب، المرجع السابق، ص 214.

خلال الفترة التركية، والذي يقع على ضفاف واد يلل[1] بحوالي 35 كلم جنوب شرق مستغانم و10 كلم شمال غرب غليزان، إذ يتشكل من 16 فرقة، ولهذا السبب قامت السلطات الاستعمارية باقتطاع 1200 هكتار من الأراضي الممتازة لتأسيس الإقليم الاستيطاني بمركز يلل، فكانت كالتالي: 500 هكتار من القواليز، 400 هكتار من القرايرية و300 هكتار من قريوسة.[2]

ومن نتائج هذا القانون، أن الأهالي في الفترة الممتدة بين 1877 إلى 1898 باعوا المستوطنين حوالي 432.388 هكتارا، دون الأخذ بحساب المبيعات لدى الموثقين، أما في الفترة الممتدة بين (1885م – 1895م) تم إحصاء 1086 عملية بيع وشراء للأراضي التابعة للقبائل، 666 عملية استلاء على الأراضي و343 عملية بيع بالإباحة وذلك اعتمادا على القانون المدني الفرنسي في مادته 822 التي تنص على أنه: "إذا كان من غير الممكن تقسيم العقار على نحو ملائم، فلابد من إصدار قرار بإباحة البيع"، ومن أصبح المستوطنون الأوربيون بهاذين القانونين وما سبق من قوانين أخرى يمتلكون في سنة 1930 حوالي 2.720.000 هكتارا تمثل حوالي 27 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، وكلها أراضي تقع في المناطق الجيدة الخصبة، عكس الأهالي الذين انخفض عدد أراضيهم من 14.000.000 هكتارا إلى 7.560.000 هكتار.[3]

[1]– كلمة يلل مشتقة من الكلمة الأمازغية يليلي والتي تعني نبات الدفلى... ينظر هامش، ليلي بلقاسم، المرجع السابق، ص 194 – 195.

[2]– محمد الحمري، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870 – 1920**، رسالة ماجيستر في انثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2004 – 2005، ص 47.

[3]– ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 189.

المطلب الثاني: السياسة الثقافية والاجتماعية:

عمدت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى محاولة تحقيق ثالثة أهداف أساسية وهي الفرنسة والتنصير والإدماج، وذلك بالقضاء على الشخصية الجزائرية عن طريق محو المقومات لإذابتها في المجتمع الأوربي وسلخها عن انتمائها العربي الإسلامي فحسب قول أحد خريجي المدارس الفرنسي:" **عندما يتكلم الجزائريون لغتنا، يصبحون نصف فرنسيين**"، وهذا ماذا يعني بالفرنسية؟ أي إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية بالجزائر، فقد كان الهدف من هذه السياسة صبغ البالد بصبغة فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها العربية الإسلامية وفصلها عن المغرب والمشرق العربيين وبهذه الطريقة تصبح الجزائر أسهل انقياد وأكثر قابلية لسياسة الفرنسية والإدماج النهائي.

كما قامت سياسة الفرنسية بتغير أسماء المدن وقرى والشوارع والساحات الجزائرية بأسماء فرنسية، فكثيرا ما كانت تحمل أسماء العسكريين والحكام المدنيين، وبناء على ذلك فقد أعتبر السجل المدني (L'état Civil) الذي أنشئ عام 1882م، قهرا متعمدا للجزائريين لأنه زودهم بألقاب وأسماء جديدة لزمتهم طوال الحياة.[1]

وزيادة على ذلك شرعت الحكومة الفرنسية إلى فتح حوالي 30 مدرسة "عربية- فرنسية"، كانت في 1870 تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء لحوالي 1300 مسلم، بحيث اقتصر تأسيسها في المدن الكبرى فقط كالجزائر العاصمة وقسنطينة، تلمسان، البليدة ....، ولم يتم تأسيسها

[1]- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 63 – 64.

في البلديات المختلطة والبلديات الأهلية التي يكثر فيها العنصر الوطني لأن تلك المناطق والمراكز الكبرى يقطنها أبناء الأوربيين، أما فيما يتعلق باستقبال المدارس الابتدائية لأكبر عدد ممكن من التلاميذ التي تعيش في الجهل والحرمان الثقافي، والتي أطلق عليها باسم المدارس الإضافية، فهي لم تكن إلا كغطاء ووسيلة مقنعة استعملتها الإدارة الفرنسية لجعل تعليم الجزائريين غير مجد وغير مفيد ينتهي في الأخير إلى المطالبة بإلغائه.[1]

لتنتقل فيما بعد إلى خلق النعرات واتباع سياسة فرق تسد لتدعيم النفوذ الفرنسي وذلك بإتباع سياسة التبشير القبلية بين السكان والتنصير ومحاولة تطبيقها بين الجزائريين[2]، إذ مست بالدرجة الأولى الجانب الديني المتعلق بالدين الإسلامي باعتباره المصدر الذي يستمد منه الجزائريون قوتهم، بحيث سعى المبشرون على محاربته عن طريق التشكيك فيه ودعوة الجزائريين إلى اعتناق الدين المسحي بواسطة وسائل عدة كالتعليم أو التطبيب أو الأعمال الخيرية، أما من حيث الجانب الثقافي فكان الأمر متعلقا باللغة العربية وثقافتها من خلال مزاحمة التعليم العربي والاستحواذ على كل التلاميذ وذلك باستخدام مغريات متعددة قصد إخلاء المدارس القرآنية كخطوة أولى، ثم غلقها كخطوة ثانية، وبالتالي إبعاد الأطفال عن الدين الإسلامي وتكوين أجيال تجهل كل شيء عن دينها.

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى محاربة المؤسسات الدينية بالجزائر بمختلف الوسائل الأساليب والأشكال باعتبارها كانت تشكل عائقا صلبا وشديدا ضد السيطرة الاستعمارية وسياسة

[1]– شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، م 2،دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 245 – 246.

[2]– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 277.

الفرنسية والتنصير والتجهيل، وبالتالي هدمت الكثير من المساجد وحو ل الباقي منها إلى كنائس وثكنات ومراكز إدارية، ثم تعدت إلى القضاء الإسلامي بحيث عملت على تقليص صلاحياته إلى الحد الأدنى، وجعلت من القضاة الفرنسيون هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية والعقارية التي تنشب بين الجزائريين وقامت بإلغاء المجلس الأعلى للقضاء الإعلامي والمجلس الاستشاري ما نتج عن ذلك انخفاض في محاكم القضاء الإسلامي، حيث أصبح الجزائري يحتكم إلى محاكم الفرنسية أو الردعية التي أنشأها الاستعمار.[1]

[1]– محمد الحمري، المرجع السابق، ص 86 – 89.

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على الجزائريين وردود الأفعال:

إنَّ السياسة الاستعمارية كان لها تأثير سلبي على الجزائريين بتدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم.

المطلب الأول: انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائريين:

فعمليات نزع الملكية العقارية المستعمرة ومنحها للمعمرين، قامت بتقليص الأراضي المزروعة والمراعي الجاهزة لدى المجموعات الريفية وخاصة وأن السياسة التي مارستها مصلحة الغابات أفضت إلى منع ماشية هذه المجموعات من الرعي في غابات أملاك الدولة أو البلدية، وأدت بذلك إلى تقليص منتجات تربية الماشية[1]، عكس المعمرين الذين ركزوا على الزراعات التجارية التي تدر عليهم بأموال طائلة وهذا ما أغرى بقية المعمرين على القدوم إلى الجزائر لاستيطانها وبالتالي نتج عن ذلك تفاوت هائل بين الملاك الأوروبيين والملاك الجزائريين[2]، الأمر الذي ساهم في تطوير عملية الاستيطان في الجزائر، ما جعل المعمرون ينتهجون سياسة توسيعية في زراعة العنب، وذلك نتيجة لتراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار عام 1890 إلى 1.8 مليون هكتار عام 1855 في فرنسا بسبب مرض الفيلوكسيرا على أشجار العنب 1855 وهذا ما جعل فرنسا تفكر في تعويض خسارتها لهذه الزراعة بتوسيعها بالجزائر، على حساب محصول القمح الذي كان أساسيا في الزراعة الجزائرية، وهذا ما

[1]– شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، المرجع السابق، ص 326.

[2]– رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1989)**،ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 94.

ترتب عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب[1]، كما خضع النظام الضريبي لجملة من القوانين والمراسيم المنظمة له، رافقت التشريعات الأخرى في المجال الاقتصادي، فهاته القوانين لم تكف من تجريد الجزائريين من أراضيهم فقط بل أثقلت كاهل الجزائريين بالضرائب القانونية والضرائب الدينية أيضا مثل الزكاة، العشور وضريبة السخرة كالحراسة الليلية من دون أجر.[2]

أثرت هذه الضرائب تأثيرا سلبيا على الجزائريين فقد حدثت ما بين سنتي 1867 - 1869 العديد من أزمات، المجاعات وكوارث الجفاف التي خلفت أثارا وخيمة على السكان، وأدت إلى إفراغ المستودعات التقليدية وذلك من خلال بيع الفلاحون لكل ما يقتاتون به من حبوب وحيوانات لدفع غرامات الضرائب، وهكذا أصبح السكان غير قادرين على محاربة الفقر والمجاعة فهذا إن دل على إنما يدل على قسوة النظام الضريبي المسلط على الجزائريين.[3]

أما عن الهدف الحقيقي للقوانين العقارية الفرنسية تمثل في فرنسة الأراضي، أي إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية، وحق الملك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية ودينية، وهذا يعني استبعاد أحكام الشرعية الإسلامية، على أوقاف الخيرات لا سيما المخصصة

[1]- أم كلثوم شتير، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1914)** ،مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016/ 2017، ص 126.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1900 – 1930**، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 120.

[3]- جيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867 – 1868)** ،مجلة الثقافية، العدد 76، رمضان- شوال 1403 هـ، جويلية -أوت 1983، ص 118.

للأراضي المقدسة، وزوال النظام العقاري الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال، وتلك غاية الإدارة الاستعمارية.[1]

و من المعلوم أن الاستعمار الفرنسي لن يستغني عن خططه القاتلة للذاتية الجزائرية، وذلك بعد إفساد عقلها وطابع التطور عندها، من خلال تشجيع الاستعمار الطرق الضالة لإفساد عقيدة الجزائريين، وتكسير البنية الدينية وغرس فكر الاعتقاد دون الانتقاد، حتى أصبح لكل شيخ مورده المفضل وزاويته المزارة، وأضف إلى ذلك تناقص في عدد المدارس الابتدائية وانخفاض لعدد الطالب نتج عنه اضطهاد اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، مع نفيه للعديد من العلماء وترهيب الباقين، بالإضافة إلى الضغوطات الممارسة ضد المدارس القرآنية حتى ينقص من نشاطها إلا أنها ظلت صامدة، لكن الإدارة الفرنسية عملت على تجهيل المجتمع الجزائري عن طريق نفي رموزه وعلمائه.[2]

أما فيما يخص تطبيق فرنسا لسياسة القوانين العقارية فكان لتحقيق الاحتلال الفعلي الأقاليم واسعة من طرف السكان الفرنسيين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي إلى مالكيها القدامى، والمصالح الاقتصادية بما فيها الأرض[3]، ودليل ذلك حينما اضطر الجزائريون لبيع أرضيهم

[1]– أم كلثوم شتير، المرجع السابق، ص 130.

[2]– محمد الحمري، المرجع السابق، ص 86.

[3]– عيسى يزير، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914**،رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008/ 2009، ص 93.

للأوربيين بأدنى سعر وهذا راجع إلى إقامة الملكية الفردية في أراضي العرش والقضاء على وحدة القبيلة الجزائرية بعد أن كانت تشكل الرابط القوى للأفراد خاصة عند الاستعداد للانتفاضات في أي وقت.[1]

إضافة إلى أن هذه القوانين كانت سببا في إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة سميت بالدواوير، والذي يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، أو بالأحرى هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة.

وبذلك فقد الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم، وأصبح الفرد أعزل في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية، بعد أن كانت القبيلة هي التي تحميه وتقدم له العون، فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة وتفككت أواصرها وتحول المالكون للأراضي إلى عبيد وأقنان عند المالكين الجدد، وبتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وضربت وحدته.[2]

وفي الأخير نستطيع القول إن البناء الاجتماعي تزعزع بفعل انتزاع هاته الملكيات العقارية، وتقسيم الأراضي الرعي الجماعية، وتطبيق الإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية.[3]

---

[1]– صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 79 – 82.

[2]– أم كلثوم شتير، المرجع السابق، ص 135 – 136.

[3]– الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصاديوالاجتماعي1830 – 1962**، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص 117.

المطلب الثاني: مقاومة الجزائريين للسياسة الاستعماريـــة:

إن الأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية بالجزائر خاصة ما تعلق منها بمصادرة الأراضي، والتي نتج عنها ظروف اجتماعية واقتصادية مترددة، وهو ما أكده ماكماهون في جوان 1869:" إن الجزائر خاضعة بالقوة، لكن سكانها لم يستسلموا، وأي حادث تقترفه فرنسا ضدهم سيدفعهم إلى الثورة، ومن أهم الثورات الشعبية التي شهدتها في هذه الفترة نذكر منها:

1. ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 – 1881:

إن أولاد سيدي الشيخ[1] استقروا في واحة تانكيرت المعروفة باسم الأبيض سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني منذ مطلع القرن السادس عشر، نسبة إلى جدهم سيدي الشيخ، وكان سليمان بنحمزة أحد قادة الثورة[2]، وهكذا اندلعت ثورتهم في مارس 1864م لعدة أسباب نذكر منها: سوء معاملة ضباط المكاتب العربية للسكان، حيث اتصفت سياسة هؤلاء بالشراسة والعجرفة وعدم مراعاة مشاكل الناس، ضف إلى ذلك مصادرة السلطات الفرنسية لأمالكهم العقارية والحيوانية مع إرهاق كاهل السكان بالضرائب والغرامات، قصد تجويعهم وإفقارهم إلى جانب ذلك أقدمت الإدارة

[1]– **ينحدر أولاد سيدي الشيخ**، حسبما هو شائع ومتواتر من أسرة الخليفة أبي بكر الصديق، فقد هاجر أجدادهم الأوائل من المدينة المنورة بالحجار إلى مدينة الإسكندرية بمصر، ومن هناك انتقلوا إلى تونس واستوطنوها بعض الوقت، فانحدر منهم العالم المشهور سيدي محرز الذي ما يزال قبره يمثل إحدى المعالم المعمارية البارزة في مدينة تونس، وهذه الأخيرة انتقل البعض منهم إلى تنس وتلمسان بالمغرب الأوسط، ثم إلى غرناطة بالأندلس، ثم إلى منطقة فيقيق بالمغرب الأقصى وأخيرا استقروا في واحة تانكيرت التي أصبحت تعرف باسم الأبيض سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني وذلك نسبة إلى الجد السادس والعشرين الذي يسمى عبد القادر بن محمد ويعرف بسيدي الشيخ، ينظر، هامش، عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 156.

[2]– صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي–المقاومة المسلحة، 1830– 1962**، دار العلوم، الجزائر، 2012، ص 233.

الاستعمارية على إلغاء المجالس الشرعية الإسلامية، ولم تكتف بذلك فقط بل حاولت إضعاف مكانة عائلة أولاد سيدي الشيخ، وذلك بإنزال مركزهم من منصب الخليفة (على المنطقة الممتدة من البيض إلى ورقلة) وإبداله بمنصب الباشاغا (على منطقة حدودية).[1]

إن ثورة أولاد سيدي الشيخ، انتشرت وامتدت لتشمل سائر الصحراء، وتوغلت إلى مناطق في الشمال والشرق والغرب، لقد كانت فعال ملحة ثورية امتدت من 1864 وحتى سنة 1884،[2] لكن انحاز عدد كبير من الخونة وضعاف النفوس إلى صفوفها، وارتكاب السلطات الفرنسية للجرائم البشعة في حق السكان لإرهاقهم ودفعهم إلى معاداة الثورة، والتفكير في استلام بعضهم عام 1868، الأمر الذي جعل الثورة تفقد الاستمرارية في النجاح.[3]

2. مقاومة المقراني والشيخ الحداد:

ان مقاومة المقراني[4] ارتمى فيها كل الناس خاصة الإخوان الرحمانيين في عمالتي الجزائر وقسنطينة من حجوط ومليانة وشرشال الى جيجل والقل شرقا وباتنة وبوسعادة وسور الغزلان جنوبا وشملت

[1]– بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1889** ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 130 – 131.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 158.

[3]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 132.

[4]– **المقراني**، هو محمد بن أحمد المقراني، ولد بناحية مجانة، والية برج بوعريريج في الهضاب العليا، ينسب الى أسرة عريقة في الجاه والثراء، ذات مكانة سياسية، منحته السلطات لقب "الباشاغا"، وذلك لاستخدامه كوسيلة لفرض سيطرتها على الأهالي، إلا أنه --أعلن الجهاد الى جانب الفلاحين وسعى الى تغيير الأوضاع المأساوية المتردية التي يعاني منها الجزائريون... ينظر سليمة كبير، **الحاج محمد المقراني – البطل الخالد –**، المكتبة الخضراء، الجزائر، د/س، ص 08 – 16.

جبال البابور والواد الكبير وحوض الصومام وجبال جرجرة والبيبان وحوض الحضنة وجبالها وامتدت الى سهل متيجة وسطيف[1]، والتي كان من أسباب اندلاعه:

التقليص من سلطة وامتيازات المقراني، حيث انتزعت منه الإدارة الفرنسية صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية، وفرضت عليه ضرائب ومخالفات باعتبار أن أسرته تشكل خطرا عليهم وتعرقل ظاهرة الاستيطان والإدارة الاستعمارية وهو اجراء يهدف الى اضعافه ماديا، ألن في الحقيقة لم يكن من السهل أن يجرأ الضباط الفرنسيون على التخلص مرة واحدة من أسرة المقراني ولكن ظل هؤلاء يمارسون سياسة الضغط والمضايقة على هاته الأسرة.[2]

المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها المناطق في سنتي 1867 - 1868 والتي انجر عنها موت عشرات الآلاف من الجزائريين، وأكثر من هذا فقد تعاقبت على الجزائر سنوات الجفاف، وهجمات الجراد، وتفشي الأمراض كمرض الكوليرا والتيفوئيد، وحدوث زلازل مخربة الأمر الذي خلف أزمة اقتصادية واجتماعية فريدة من نوعها حلت بهؤلاء الأهالي.

استغلال الكنيسة لهاته الأوضاع المزرية خاصة المجاعة، في تمسيح السكان وتنصيرهم عن طريق جمع الأيتام الجزائريين وتقديم يد المساعدة لهم من مأكل ومشرب مقابل تخليهم عن دينهم الإسلامي واعتناقهم للدين المسيحي.[3]

---

[1]- محمد الحمري، المرجع السابق، ص 100.

[2]-صالح فركوس، **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري**، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث PNR، جامعة قالمة، 2010، ص 387 – 389.

[3]-يحي بوعزيز، **ثورات القرن التاسع عشر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 237 – 238.

فقه الباشاغا للنظام المدني الجديد الذي أعلن في مرسوم 24 أكتوبر 1870 على أنه تشجيع وتمكين المعمرين الأوروبيين من التحكم في الشعب الجزائري، وفي قهره وإذلاله أكثر، خاصة وأن المعمرين كانوا يقومون في هاته الفترة بحملة مسمومة في الصحافة والنوادي ضد الجزائريين وضد النظام العسكري الحاكم، فقد نص مرسوم 24 أكتوبر 1870 على ثلاثة أمور هي كالآتي:

- ✓ الغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني الغاء المكاتب العربية التي كان يرأسها الضباط الفرنسيون إعطاء الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية فتأكد الباشاغا أن استلام المدنيين الأوروبيين واليهود المتجنسين للسلطة سيضاعف من مآسي الجزائريين، ولهذا السبب أعلن رفضه للخضوع لمثل هاته السلطة المدنية.[1]
- ✓ الأزمة المالية الخانقة التي وقع فيها المقراني من أجل مساعدة المذكورين والفالحين من سكان منطقته.
- ✓ السياسة العنصرية التي طبقتها الإدارة الجديدة مع الجزائريين العاملين عندها.[2]

مراحل ثورة 1871:

- **مرحلة الانطلاق وشمولية الثورة:** في يوم 16 مارس 1871م قام بمحاصرة مدينة برج بوعريريج إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار على المدينة يوم 1871/03/26، وفي يوم 08

[1]- المرجع نفسه، ص 234.

[2]-محمد الحمري، المرجع السابق، ص 101.

أفريل 1871م انضم المقراني الى الشيخ الحداد[1]، رئيس الطريقة الرحمانية الذي دعا الشعب من بلدة صدوق (جنوب غربي بجاية) إلى جهاد المحتلين الفرنسيين، فغدت ثورة شعبية قرب جبل تفارطاست شمال مجانة يوم 12 أفريل 1871م.[2]

- **مرحلة القوة والتراجع**: واستمر الحاج المقراني في نضاله وتحركاته، حتى أتى يوم 05 ماي 1871، ففي هذا اليوم كان المقراني في مواجهة مع العدو الفرنسي بقيادة العقيد نزوملي حاكم سور الغزلان (وادي سوفلات)، واستمرت الاشتباكات بينهما الى أن لقي المقراني حتفه[3]، فخلفه أخوه أحمد بومزراق في قيادة الثورة، والذي خاض معركة فاصلة ضد قوات الجنرال الفرنسي (سوسي) في 08 أكتوبر 1871 بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية، والتي انتهت بتغلب الفرنسيين على قواته، حيث اعتقل يوم 20 جانفي 1871م بواحة الرويسات قرب ورقلة، وانتهت بذلك الثورة.[4]

فكان من نتائج المقاومة أن تعرض الشعب الجزائري الى انتقام شديد من طرف الاستعمار الفرنسي تمثل في:

[1]–**الشيخ الحداد**، اسمه الكامل هو محمد أمزيان بن علي الحداد، انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في ايفيل ايمولة ومنها الى بلدة صدوق، وأطلق عليه باسم الحداد نسبة الى حرفة الحدادة، تعلم قواعد اللغة العربية والقرآن الكريم في زاوية صدوق التي أسسها والده. وفيما بعد أصبح المسير لهاته الزاوية ومن ثم تولى منصب الخليفة للطريقة الرحمانية... ينظر آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية – 100 شخصية التاريخية والفكرية –**، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 41.

[2]–عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، المرجع السابق، ص 146 – 147.

[3]–آسيا تميم، المرجع السابق، ص 48.

[4]–عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 147 – 148.

- فرض الضرائب على القبائل المشاركة في الثورة والتي كانت على ثلاثة أنواع طبقا لدرجة مساهمتها ضد القوات الفرنسية مصادرة أراضي القبائل وحجز أملاك أفرادها وتوزيعها على المستوطنين الجدد حسب المشاركين في الثورة من دون محاكمتهم.
- النفي خارج الوطن مثل كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومزراق، المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد.[1]
- ارتكاب الفرنسيين فضائع واعتداءات بحق السكان، كالقتل الجماعي، واحراق القرى واهالك الزرع وانتهاك الحرمات.
- بداية ظهور قانون الأهالي، وبالتالي هجرة العديد من الجزائريين الى المشرق.
- بداية عصر الاستيطان الواسع، وتسلط المستوطنين على الجزائريين.[2]

لقد كانت ثورة المقراني التي عمت أحداثها ما يقرب من نصف مساحة الجزائر ردا على سياسات فرنسا الجائرة، وفي مقدمتها: انتزاع الأراضي من الجزائريين ومحاولات طمس هويتهم الحضارية، الأمر الذي جعل البلاد تعرف عدة انتفاضات وثورات أخرى كثورة واحة العمري بنواحي بسكرة 1876 ,وثورة الأوراس1879، لكن القوات الفرنسية أخمدتها واستطاعت أن تقضي على جميعها، لعدم اتحادها وتماسكها، وتحديد أهدافها ومناهجها، وبذلك اعتقدت السلطات الفرنسية أن عهد الثورات قد ولى في الجزائر، وما عليها إلا أن تتم عملياتها التوسيعية في الجنوب الجزائري، ولكنها

[1]–محمد الحمري، المرجع السابق، ص 102.

[2]–بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 ،المرجع السابق، ص 289.

اصطدمت بمقاومة عنيفة تمثلت في ثورة بوعمامة التي استمرت سنوات طويلة مدافعة عن التراب الوطني وهي في الحقيقة استمرار وامتداد الانتفاضات أولاد سيدي الشيخ منذ سنة 1864م.[1]

3. مقاومة الشيخ بوعمامة:

إن ثورة بوعمامة[2] كانت أطول الثورات الجزائرية التي اندلعت في وجه الغزو الفرنسي باعتبارها دامت قرابة ربع قرن، أي من أفريل 1881 إلى 07 أكتوبر 1908 أي السنة التي توفي فيها بوعمامة، ومع ذلك نجدها أقل حظا من حيث عناية الدارسين واهتمام الباحثين بها، لكن أهم فترة فيها من حيث المقاومة المسلحة هي الواقعة بين 20و22 أفريل 1881، فخلالها جرت موقعة "مولاق Moulak" الشهيرة بين الجيش الفرنسي والثوار في 19 ماي 1881، وخلالها أيضا سار بوعمامة وأتباعه مسيرتهم الطويلة نحو التل و كلا الحادثين ساهما في تدعيم نفوذ بوعمامة لدى القبائل الصحراوية[3]، حيث دامت 23 يوما من 30 جوان الى غاية 21 جويلية، بداية من الشمال ومرورا بالبيض وفرندة ثم سعيدة، فقد كانت المسافة حوالي 731 كيلومتر، وبناء على ذلك اعتبرت مسيرة ناجحة، لأن المستعمر ليتمكن من إيقاف الشيخ بوعمامة، ووصفها بالعملية الجريئة.[4]

---

[1]–ابراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجنوبي (1881 – 1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1996، ص 92.

[2]–**بوعمامة**، ولد بفيقيق في قصر الحمام الفوقاني حوالي 2131 أو 2141، ينحدر من أولاد سيدي الشيخ الغرابة، وهو سليل أولاد سيدي التاج الابن الثالث عشر للجد الأول سيدي الشيخ، مقاومته شملت كل من عين الصفراء، تيارت، سعيدة، حتى عين صالح، وهي أطول مقاومة رغم محاولة فرنسا تفكيك هذه القبيلة... ينظر إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 93.

[3]–عبد الحميد زوزو، **ثورة بوعمامة 1881 – 1908 جانبها العسكري 1881 – 1883**، ج2، موفع للنشر، الجزائر، 2010، ص 07 – 08.

[4]–آسيا تميم، المرجع السابق، ص 49.

وانتقاما لهذه العملية قام الضابط لويس بتدمير زاوية الشيخ بوعمامة بمغرار التحتاني واتلاف ممتلكاته، بعدها دخل الشيخ بوعمامة الى المغرب الأقصى سنة 1883، واستقر بوجدة المغربية إلى أن وافته المنية في 07 أكتوبر سنة 1909 [1]

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، المرجع السابق ص 342.

المبحث الثالث: تنفيذ السياسات الاستعمارية لسياسة النفي والإبعاد:

إن إدارة المارشال دوبورمون جاءت بداية بتطبيق سياسة النفي والإبعاد بحق الأتراك في الجزائر حيث عند نزول المارشال بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنه سيقضي على نظام الظلم السائد في الجزائر.

نص معاهدة الاستسلام على أن الأتراك يعتبرون من سكان المدينة، لكن بمجرد توقيع معاهدة الاستسلام قام بورمون بنفي الأتراك دون أن يفترقوا أي ذنب متهما إياهم بتآمر ضد الفرنسيين، مارست سلطات الاحتلال الفرنسي جميع الأساليب من أجل البقاء في الجزائر.[1]

المطلب الأول: قوانين الترحيل والعقوبة:

وقامت بعملية تهجير واسعة للأوروبيين وخاصة من فرنسا، وذلك من أجل التوسع الاستعماري، وأصحبت عملية النفي والترحيل مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات وتمليكها لهؤلاء المهاجرين الذين كانت لهم سوابق عدلية إجرامية في فرنسا وجيء بهم لتخلص من مشاكلهم واستغالهم في حركة التوسع.[2]

عملت الإدارة الاستعمارية في السنوات الأولى من الاحتلال على استهداف فئة الحضر الجزائر فبمجرد استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر قاموا بإقصاء الأتراك عن الحكم ونفيهم، وإسناد بعض المناصب لهؤلاء الحضر، ولكن طبقة الحضر سرعان ما اكتشفت أنها مخطئة في اعتقادها أن فرنسا

[1]–حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق ، ص 194 – 195.

[2]–يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ومحمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، ص 228.

جاءت لتبقى، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا للدولة الجديدة، ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذي وقعوا فيه.[1]

أن السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفي أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامي، أو الانضمام إلى الثائرين ضدهم[2]، فكانت أول خطوة قام بها الفرنسيين هو قتل العلماء والمفكرين، والذين لم يتمكن من قتلهم نظرا لمكانتهم العلمية والفكرية داخل المجتمع الجزائري جمعتهم ونفتهم إلى كاليدونيا الجديدة لعزلهم عن العالم ولجعلهم يموتون من خلال الطبيعة التي تعرفها كاليدونيا الجديدة آنذاك.[3]

نجد أن سياسة النفي والإبعاد لم تشمل الثائرين والمتمردين حسب ما يصفهم الفرنسيين ولم يكن حكرا عليهم فقط، بل شمل معظم أغنياء المسلمين في مدينة الجزائر، كما أن الكولونيل مونتانياك الذي تفطن جيدا للطابع الاجتماعي والقومي لحرب الجزائر، وكان يهدف من خلال رسائله المنشورة طرح مشروع دافع عليه بقوة والذي يتمثل في رغبته في نفي الشعب الجزائري بأسره إلى جزر ماركيز، وشبيه هذا المشروع أثاره القبطان ريشار سنة 1845م حيث رأى ضرورة تجميع الأهالي في أماكن معينة.

[1]–يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ومحمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2]– 3القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ص 66

[3]–مصطفى التاوتي، كاليدونيا .... مظلمة النفي، إخراج عبد القادر إمام وعبد العزيز عبيد، قناة الجزيرة الوثائقية، 2014، عبر موقع YOUTUBE: Https://www.youtube.com

أما بيجو فقد عمل بسياسة النفي أو التهجير التي قام بها حتى لا يبقى في الجزائر من يعترض على أحكامه التعسفية فقد قام بطرد أعيان والعلماء والقضاة الذين كان لهم رأي مستقل نوعا ما خارج الجزائر ومنهم من حكم بطرده من الجزائر مع ذكر بلد آخر يذهب إليه، وأحيانا بدون ذكر البلد.

كما قامت السلطات الاستعمارية باستهداف فروع القبائل، حيث قامت بتشريدهم ونفيهم إلى مناطق نائية، قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم وتفكيك الرباط القبلي والاجتماعي الذي بات يهدد وجودها في الجزائر.

عبر المارشال جيرار وزير الحرب الفرنسي سنة 1832م عن تأييده لهذه السياسة النفي وانه ينبغي أن نقبل بأن تهجير السكان إلى نواحي بعيدة، وحتى إبادتهم وتخريب وحرق وتدمير زراعتهم قد تكون الوسائل الوحيدة لترسيخ سيطرت فرنسا على الجزائر.[1]

فكانت سياسة فرنسا تعبر عن الانتقام والوحشية ضد المسلمين في الجزائر، وأن حقدهم وشراستهم وضغينتهم كانت هي سلوكهم في مواجهة هذه الثورات والانتفاضات، تلك الثورات التي كانت خطيرة إلى الاستعمار الفرنسي، لكونها شملت مناطق واسعة من الوطن الجزائري، ولهذا الأمر

[1]–شهرزاد شبلي، **واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كمية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009، ص 105 109.

الذي دعا السلطات الفرنسية إلى اللجوء إلى التقتيل والبطش ضد الجزائريين، قصد تخويفهم وتهجيرهم، وإبعادهم من بلادهم.[1]

المطلب الثاني: أشكال سياسة النفي:

يعود تطبيق سياسة النفي والإبعاد القسري إلى المستعمرات العقابية الفرنسية إلى عهد كلوزيلودوفيغو وصولا إلى بيجو وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين أن نفي الأهالي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا يعد إرهابا مبررا.[2]

من الجرائم التي كان يرتكبها المواطنون الملتزمون بأحد أو أكثر من الظروف المشددة، هي السرقة وتكون العقوبة الواجب تطبيقها هنا، هي العمل الجبري والعقوبات لا يمكن إلا أن تصدر من قبل محكمة الاستئناف، كما يعتبر هذا الأخير انه، وهناك الكثير من الذين دافعوا على اعتماد النفي والإبعاد كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللصوصية والإجرام.[3]

استمرت عملية التهجير حيث عانى الجزائريون من ويلات الحروب والتشريد، غير أن هذه السياسة لم تكن إلا وسيلة حاولت من خلالها الحكومة حل كل مشاكلها دفعة واحدة على حساب الجزائر.[4]

---

[1]–عربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2006، ص222.

[2]– Camille Sabattier, **Les difficultés Algériennes question de la sécurité**, insurrections, criminalité, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882, p13

[3]–Ibid, p13

[4]–بسام العسلي، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 82.

وأخذت سياسة التهجير أو النفي والإبعاد أشكالا عديدة يمكن ذكر بعضها في السياق التالي:

1. عقوبة السجن والإبعاد:

في سنة 1835 م نص مرسوم من القانون الجنائي الفرنسي، في المادة السابعة عشر على أنه لم يحدد مكان النفي – حيث يخضع المدان لعقوبة السجن– أما داخل الدولة أو خارجها، أو في إحدى المستعمرات الفرنسية.[1]

جاء النفي في الجزائر في مكانة وسط بين السجن في التراب الفرنسي على الجرائم اقل خطورة والنفي إلى جزيرة غويانا المخصصة لأكثر المجرمين خطورة، وال تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا، إن قانون 1854م لم يشير إلى المستعمرة المخصصة لنقل المدانين، وترك الحرية للحكومة لتعيين واحدة أو أكثر لهذا الغرض باستثناء الجزائر وحدها، شرعت الإدارة الاستعمارية بإصدار عدة أحكام وقوانين، ولعل من أبرزها القانون الصادر في12 نوفمبر 1848 م الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام واستبدلت بعقوبة النفي.[2]

قانون 23 مارس 1872م هو الآخر جاء ليقر بان كاليدونيا الجديدة هي المكان الجديد لنفي كمستعمرة فرنسية، التي نفي إليها الجزائريين خاصة بعد ثورات1871م، بدلا عن المستعمرة

[1]–بسام العسلي، مرجع سابق، ص 83.

[2]–غرانميزون أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص 322 – 323.

العقابية غويانا، فكان النفي في الجزائر في مكانة وسط بين السجن في تراب الفرنسي أقل الجرائم خطورة والنفي إلى جزيرة العقابية المخصصة الأكثر المجرمين.[1]

كان النفي وسيلة إرهابية أخرى، لجأ إليها الفرنسيون والجنرال بيجو بالخصوص لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة، حيث استغل الفرنسيون الانتفاضات والثورات الشعبية للإقدام على تطبيق قرارات النفي في حق آلاف الجزائريين خارج الوطن، ظنا منهم أن سياسة القمع والمصادرة هي أنجح علاج للقضاء على الروح الوطنية، إن الإبعاد والنفي لم يكن حكرا فقط على الثائرين والمتمردين حسب ما يصفهم الفرنسيون، بل شمل أيضا معظم الأغنياء المسلمين في مدينة الجزائر.[2]

بعد كل انقضاء ثورة من الثورات الشعبية التي قوم بها المسلمون الجزائريون يقول الإدارة الاستعمارية باتخاذ الإجراءات التعسفية المعتادة في حق الأهالي الجزائريين فمنهم من تقوم بنفيه ومنهم من يسجن من قادة الحرب وعائلاتهم من الأشخاص الذين يعتبرون خطيرين على الأمن العام بحكم مشاركتهم في حركات التمرد المقاومة للاستعمار، حيث يتم توزيعهم بين السجون الفرنسية هناك من يرسلون إلى جزيرة القديسة مارغريت، والبعض الآخر نفي إلى جزيرة كورسيكا[3] وجزر الأنتيل الفرنسية، كما أن الكولونيل مونتانياك كان يريد من خلال رسائله المنشورة، طرح مشروع دافع عليه

[1]–عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر، دراسة في أساليب السياسة الإدارية، (1830_ 1914)** رسالة لنيل درجة دكتوراه العموم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية عموم إنسانية واجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 33.

[2]–عثمان زقب، المرجع السابق، ص 33.

[3]–تلقب أيضا جزيرة الجمال نسبة لزرقة بحرها واخضرار أشجارها، تقع في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط، انظر، وداد زوبيري، حملة نابليون بونابارت على مصر1798-1801، مذكرة ماستر تاريخ معاصر، إشراف بلقاسم ميسوم، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص8.

بقوة يتمثل في رغبته في نفي الشعب الجزائري بأسره إلى جزر ماركيز وأنه لن يتوانى إلى أن يحقق هدفه هذا.[1]

2. الإبعاد المؤقت:

هذا الإبعاد جاء في ظاهره وكأنه سياسة ردعية تخويفية لمدة محددة وبصفة مؤقتة، أن اتخاذ سياسة نفي الأهالي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا إرهاب مبرر له، لكنه مع ذلك كان الترحيل يحتاج إلى إدانات، لكن الإدانات كانت قليلة جدا وغير كافية لاتخاذ هذا الإجراء التعسفي.[2]

حتى الإدانات الصغيرة كالسرقة استجوبت ترحيل الأهالي ونقلهم إلى جزر بالمحيط، وال مانع حسب قوله، إن أرادت نساؤهم الذهاب معهم ومما قدمه لتبرير كلامه أن: " قانوننا العقابي غير قابل للتطبيق مع الأهالي من جميع النواحي".[3]

طبقت سياسة النفي والإبعاد في الجزائر لمدة طويلة وتعتبر المستعمرة الوحيدة التي طبقت فيها عقوبة الاعتقال مع النفي للمدانين بموجب القانون، لكن القليل من يعلم أن فرنسا كانت أرضا الاستقبال هؤلاء المعتقلين العرب، وهذا الإجراء كان قائما على مبدأ عنصري بحت وواضح تجاه الأهالي المسلمين، وهذا توجب النقل ولو لمدة معينة.

3. الإبعاد والأشغال الشاقة:

[1]–عثمان زقب، المرجع السابق، ص 33.

[2]– Camille Sabattier, Les difficultés Algériennes question de la sécurité, insurrections, criminalité, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882, p13.

[3]–Ibid, p 44 – 46.

بحدوث ثورة 1848م وإعلان الدستور في فرنسا غيرت كثيرا من الأمور، فقد نصت المادة 5 منه على إلغاء عقوبة الإعدام في الشأن السياسي واستبدلت بعقوبة النفي مع الأعمال الشاقة المؤبدة الصادرة في 12 نوفمبر 1848م، وفي جوان 1850 م صدر قانون بخصوص النفي، ويميز بين درجتين من النفي بحسب الجريمة المرتكبة.

في الوقت الذي عين فيه نابليون الثالث رئيسا للجمهورية قدم مشروع قانون 12 نوفمبر 1849م نصت المادة 1 منه على:" في جميع الحالات التي تلغي فيها عقوبة الإعدام بموجب المادة 5 من الدستور، يتم تعويض هذه العقوبة بالنفي إلى حصن يعينه القانون خارج إقليم الفرنسي بالقارة الأوروبية"، كما تنص المادة 32 من القانون الجنائي الفرنسي أن كل فرد يحكم عليه بإبعاد ونفي بأمر من الحكومة الفرنسية يحكم عليه بإبعاد خمس سنوات مع الأعمال الشاقة.[1]

تنص المادة 17 أن عقوبة النفي أو البقاء بصفة مؤبدة في مكان محدد من طرف الحكومة خارج أرض، وأنه ال يمكن للمنفي العودة إلى ارض الجزائر إنما بعودته يحكم عليه بالأعمال الشاقة المؤبدة، كما ينص مرسوم إمبراطوري في21 سبتمبر 1863 م بإنشاء مؤسسات لتنفيذ عقوبة الأعمال الشاقة والنفي لكاليدونيا الجديدة.

[1]–عاشوري بوشامة، ص 271 – 272.

وما يشهد أيضا عن تلك العنصرية الرهيبة، هو أن المعتقلين من جزر الأنتيل وجزيرة الرينيون[1]، والهند الصينية والجزائر، يرسلون إلى جزيرة غويانا وهناك لا تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا وبحسب الإحصاءات الطبية بسبب ظروف الاعتقال والعمل القاسية إلى درجة غير مطاقة، إنها في الحقيقة عقوبة بالإعدام غير معلنة.[2]

نصت المادة 18 من القانون الجنائي الفرنسي بأنه تؤدي الإدانة بالأعمال الشاقة المؤبدة وبالنفي إلى الموت المدني Civique Mort ،بالرغم من انتقاد سياسة الإبعاد للمستعمرات العقابية، لأن المستعمرات العقابية تندد الآن بأنها وسائل عقابية[3]، إلا أن السلطة في باريس والجزائر استمرت في اعتمادها كعقوبة تأديبية و قهرية و شرعت لها بقوانين صارمة، حيث أن أصل النقل العقابي المنصوص عليه في مرسوم المؤرخ في 8 ديسمبر 1851م والذي أذن بنقل لمدة 5 سنوات إلى 10 سنوات للمستعمرة العقابية غويانا، أو الجزائر لأي شخص تحت مراقبة الشرطة العليا.

هذا المرسوم يخضع الأفراد المنقولون للأعمال الشاقة في المؤسسة العقابية، كان جل المنفيون محرومون من كل حقوقهم المدنية والسياسية إضافة إلى إخضاعهم للمحاكمة العسكرية، أما بالنسبة للمسلمين في الجزائر، فان كل عقوبة سجن تفوق ثالث سنوات تتبع مباشرة بتحويل المسجون إلى

[1]–الاسم الذي أطلق على الجزيرة عام 1793 م بموجب مرسوم صادر عن اتفاقية مع سقوط (بيت بوربون) وهي مستعمرة فرنسية تقع في المحيط الهندي في شرقي أفريقيا، هي على بعد 65 كيلومتر من مدغشقر وقريبة من موريشيوس، ومساحتها حوالى 969 ميال وطولها 63 كم وعرضها 45 كم، وسكانها حوالي 572 ألف نسمة، وغالبيتهم مهاجرين من الهند وباكستان، هذا إلى العناصر المهاجرة من مدغشقر وجزر القمر وساحل شرقي أفريقيا تكملها تدفقات الهجرة من الأفارقة والصينيين والماليون بمعنى أن الجزيرة خليط عرقي، انظر،about://https france.com/regions.htm-

[2]–غرانميزون أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص323.

[3]-Amédée Desjobert, Op.cit. ,p4.

المعتقلات خارج المستعمرة وهو مضاعفة خطيرة للعقوبة الأولى، وبالفعل فإن الإبعاد يمنع كل علاقة مع الأهل والأقارب من الأكيد أن تلك كانت وسيلة لإثارة الرعب والخوف في قلوب الأهالي.[1]

4. الإبعاد ونصف الحرية:

كان التفكير الإمبراطوري الفرنسي أن تكون كاليدونيا الجديدة هي المكان المقصود ومع ذلك أقر في مرسوم صدر في 2 سبتمبر 1863 م، أن اختيار كاليدونيا الجديدة لم يكن إلا مؤقتا، وتعين كاليدونيا الجديدة كمكان لترحيل المحكوم عليهم بالنفي في وقت محدد أو إلى الأبد، كما تطرق الى السجون وعملية الإفراج عنهم أو إرسالهم إلى أماكن أخرى.

وفق ما ورد في المادة السادسة من مرسوم 30ماي 1854م بأن: " سيطلب من أي شخص مدان بأقل من ثماني سنوات أشغال شاقة، وفي نهاية عقوبته ملزم بأن يقيم في المستعمرة لفترة من الوقت تساوي طول مدة عقوبته، ومع ذلك يجوز للشخص المفرج عنه مغادرة المستعمرة مؤقتا بموجب إذن أو تصريح موقع من الحاكم العام، ولا يستطيع تحت أي ظرف من الظروف أن يسمح له بالذهاب إلى فرنسا، وفي حالة العفو، فلا يجوز الإعفاء من واجب الإقامة إلا بموجب حكم خاص يتعلق بالعفو.[2]

[1]-Ibid. P 05.

[2]-Ibid. P 87.

إن كل مدان سجن عشرة سنوات على الأقل، بعدها يمكن نقلهم وإعادتهم إلى أوروبا، أو التماس إرسالهم إلى مستعمرات، وإذا تمت الموافقة على طلبهم من طرف الإدارة يتم توجيههم إلى السجون أو الإفراج عنهم بشروط ويبقى في فرنسا.

هناك من طلب الالتماس والتي كانوا يروونها بأقصى العبارات وبكلمات تدل على عمق الحزن كما طالبوا بإطلاق سراحهم وهم الأغلبية، أما البعض منهم فلقد طالب بإرجاع الممتلكات التي صادرتها فرنسا لأهاليهم، فلم يفكروا بأنفسهم بقدر ما فكروا بأوضاع أسرهم في الجزائر.[1]

5. الإبعاد النهائي:

تقر المادة السادسة من قانون 30 ماي 1854م تجبر المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة على البقاء طول حياتهم في المستعمرة التي أبعدوا إليها، هؤلاء سمح للبعض منهم بالعودة 3والبقاء بالجزائر، ولكن بعيدا عن مناطقهم الأصلية".[2]

إن التفكير الذي يوحى به هذا الإجراء يتمثل في أن: "المحكوم عليه الحر هو كائن خطير وليس من الحكمة إعادته، ويعتبر القرار الأكثر حكمة أن يترك في المستعمرة العقابية، في حالة نصف حرية، ربما متحرر من العمل بما أنه دفع دينه إلى المجتمع، لكن متابعا من طرف الإدارة التي تحميه وتراقبه في نفس الوقت.

[1]–يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص209.

[2]–كمال كاتب، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر1830 – 1962 تمثيل وحقائق السكان**، تر، رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص81.

أما من أطلق سراحهم فهم كانوا على صورة مشردين، ويبقون متابعين من طرف ادارة السجن في المستعمرات العقابية، هذا الإجراء أدى إلى تزايد عدد المحررين في المستعمرات العقابية خلق مشاكل في هذه المستعمرات، تتعلق أساسا بتزايد عدد المنفيين المحررين، مما انعكس ذلك في ارتفاع عدد المشردين فيها، حتى أنهم كانوا يفعلون كل شيء ما عدا المهن الصادقة متوسلين لدى الكولون الخائفين من تهديداتهم.[1]

هذا الوضع قد فرض سن مرسومين لعالج هذه الوضعية، الأول في 13جانفي 1888م والثاني في 29سبتمبر 1890 م[2]، وكما أشرنا سابقا لقد ادخل النفي في النظام العقابي الفرنسي خلال القرن الثامن عشر كبديل لعقوبة الإعدام من يرتكب جرائم تمس أمن الدولة، وقد ألغي النفي من القانون الفرنسي في عهد الرئيس ديغول بموجب أمريه 04 جوان 1960 م، وتضمن القانون الجنائي الفرنسي الموضوع في 25 سبتمبر 1791م مع الثورة الفرنسية 4عقوبة النفي المادة 1، البند 1 ضمن عقوبات أخرى , الانزال [3].

[1]–عثمان زقب، المرجع السابق، ص 31.

[2]–عثمان زقب، المرجع السابق، ص 32 – 33.

[3]عاشوري بوشامة، مرجع السابق، ص 269 .

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة الفرنسية بالجزائر كانت بمحو الشخصية الجزائرية ولكن كان الرد عن طريق الثورات الشعبية إلا أنها لم تدم طويلا مما أدى إلى تطبيق عقوبة النفي والإبعاد هي واحدة من بين الوسائل والأساليب التي اعتمدتها فرنسا لإنجاح مشروع احتلالها للجزائر، حيث تعتبر هذه السياسة من بين الوسائل العقابية وهي عقوبة إعدام غير معلنة عليها، من أجل إخافة الأهالي وترهيبهم، حيث قامت بتشريدهم ونفيهم إلى أماكن بعيدة ونائية، قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم الذي بات ضعاف الروح الوطنية التي انتشرت في فترة المقاومة الشعبية.

الفصل الثالث:

المنفيون إلى كاليدونيا الجديدة

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصلين الأول حول الإطار المفاهيمي حول الهجرة والثاني الإطار العام للسياسة الفرنسية في الجزائر وما شهدته من ثورات وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى تعريف جزيرة كاليدونيا الجديدة إضافة إلى دراسة حول معاناة الجزائريين في المنفى والتي كانت جزيرة كاليدونيا الجديدة نموذجا لدراستنا.

المبحث الأول: كاليدونيا الجديدة، لمحة تاريخية وجغرافية:

المطلب الأول: الإطار الجغرافي:

تقع كاليدونيا الجديدة جنوب غرب المحيط الهادي على بعد 1210 كلم (750 ميلا) إلى شرق أستراليا[1]، تبلغ مساحتها 576.18 كيلومترا مربعا وعدد سكانها 767.268[2]، وتنتمي كاليدونيا الجديدة مثلها مثل غينيا الجديدة لجزر السالمون، الفيجي، فانواتو إلى ميلانيزي.[3]

لم يتم اكتشاف كاليدونيا الجديدة، إحدى أكبر جزر المحيط الهادي إلا في 4 سبتمبر 1774م ممن خلال الرحلات الكبرى لبواخر الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعد قرنين من اكتشاف جزر السالمون سنة 1568م ، وفي سنة 1774م، اكتشف البحار الشهير جيمس كوك Cook كاليدونيا الجديدة حيث أقام بها مدة عشرة أيام تعرف فيها على الساحل الشرقي، كما احتك بالأهالي الذين تعرفوا لأول مرة على الرجل الأبيض، بلباسه وأسلحته الفتاكة والحيوانات المرعبة التي كانت ترافقه الكلاب والخنازير.[4]

---

[1]–موسوعة أطلس العالم، شبكة مهاجرون الإسلامية، ص 28.

[2]–سمير نور الدين دردور، "جريمة الإبعاد القسري في ظل القانون الدولي الإنساني إبعاد الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة أنموذجا"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، ص 03

[3]–الأطلس العالمي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، ص 64.

[4]–جرمان ميلي، مرجع سابق، ص 190.

أطلق عليها اسم كاليدونيا الجديدة من قبل Mélanésiens النقيب الإنجليزي كوك Cookعندما توقف بها في رحلته الثانية إلى زيلاندا الجديدة[1]Zélande Nouvelle ، لأنها محمية بأسكوتلندا، لاحظ جيمس كوك الجبل والأودية المجزأة التي ذكرته بالأراضي المرتفعة بإسكتلندا التي كانت تسمى إلى ذلك الحين كاليدونيا، وهذا ما جعله يطلق على المنطقة اسم كاليدونيا الجديدة وأبحر بعدها، ومر بجزيرة مكسوة بصفوف من أشجار الصنوبر فاسماها جزيرة الصنوبر، لكنه لم يكتشف طريق توصله إلى الغرب مما اضطره إلى العودة إلى الوراء ليمر مرة أخرى بالواحة باتجاه جزر الهبريد الجديدة[2]، سكانها الأصليون هم الميلانيزيون أما السكان الذين استقبلوا البحار كوك Cook أطلق عليهم اسم الكاناك.[3]

المطلب الثاني: الإطار التاريخي:

وجهت فرنسا أنظارها نحو بالاد، وبدأت بواخر البحرية الوطنية للاستيطان والتموين بالمراقبة، وأول بعثة تنزل بسفينة بوسيفال في 1843 م، وعند اختراق فيبيريه ديبوانت ممر بحيرة بالاد المرجانية ونزل بها عام 1853م، وغرس العلم الفرنسي دون سابق إنذار، قال: " ها أنا استولي على كاليدونيا

[1]- Futura ،Jean-Jacques Espirat, «Histoire et culture de nouvelle – Calédonie» sciences 22/10/2015, p2.

[2]-جرمان ميلي، مرجع سابق، ص190.

[3]-سمير نور الدين دردور، مرجع سابق، ص 3.

الجديدة، وعلى الأراضي المحيطة بها (جزر الولاء وجزر الصنوبر) ... وأعلن أنا هذه الأرض فرنسية بدا من اليوم".[1]

وبين سنتي 1853-1856م وصلت البعثات التبشيرية الكاثوليكية التي قامت بأول محاولة تنصيرية للمنطقة[2]، وجهت لقادة البحرية الفرنسية أوامر احتلال الجزيرة وتم ذلك بالفعل في سبتمبر 1853م وفرضت السلطة الفرنسية في الأراضي الكبرى من طرف الربان دومونترافيل أثناء زيارته للقبائل الأساسية، وفي 1853م-1860م أصبحت كاليدونيا تابعة للمستوطنات الفرنسية بالمحيط الهادي (تايتي) وعينت فور دو فرونس Fort De France كعاصمة لها.

في سنة 1864م أقيمت مستعمرة تنفذ فيها العقوبات حيث بدأ الترحيل إليها بدءا من سنة 1872م نقل إليها المحكوم عليهم بعد أحداث 1871م ببلدية باريس وذلك عن طريق سفن الدولة[3]، أصبحت كاليدونيا الجديدة مستعمرة فرنسية بموجب عقد ملكية بتاريخ 24 سبتمبر 1853م وقعه الأميرال فيبيريه ديبوانت Despointes Febrier [4]، وهي إقليم فرنسا لما وراء البحار، وينقسم هذا الإقليم إلى ثلاث قطاعات:

---

[1]-نظام الحكم في كاليدونيا: مقاطعة فرنسية. العاصمة: نوميا. العملة .XPF :الديانة: الإسلام 5%، كاثوليكية 60%، البروتستانتية 30. %اللغة: الفرنسية رسمية، ولهجات أخرى. الشريط الساحلي: 2،254 كلم. أعلى نقطة: جبل ياني 1.628 أدنى نقطة: المحيط الهادي 0 م. المناخ: استوائي، انظر، الهادي قطش، عبد الرحمان احمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 294.

[2]-Jean-Jacques Espirat, «Histoire et culture de nouvelle – Calédonie" , Op,Cit,p2 .

[3]-الصديق التاوتي، مرجع سابق، ص 131 – 132.

[4]-سمير نور الدين دردور، مرجع سابق، ص 3.

الأراضي الضيقة والممتدة على طول 400 كلم، و50 كلم من ناحية العرض من الشمال الغربي، نحو الجنوب الشرقي كما تبلغ مساحتها حوالي 750.16 كلم مربع.

أرخبيل اللوايوتي، الذي يقع على بعد 100 كلم من الأرض الكبرى، وتحتل جزرها مساحة 1970 كلم مربعا وأهمها ليفو (LIFOU)، مار (MARE)، وأوفيا (OUVEA)، جزر شيسترفيلد الخالية من السكان والتي تقع على بعد 400 كلم من الجهة الشرقية.[1]

تأسست العاصمة نوميا سنة 1854م وأصبحت رسميا مكانا للنقل القسري (transportation) منذ ذات السنة، وفي عهد نابليون الثالث بدأت في استقبال المبعدين والمنقولين الكومينارد من فرنسا والمستعمرات الفرنسية من هذه السنة، كانت تحصي جزيرة نوميا بعض المئات من الأشخاص نصفهم من جنسيات أجنبية.[2]

سنة 1872 م كان تعدادهم 600 جندي و900 بين تاجر ومدني و600 موظف في المؤسسات العقابية و500 عامل، اختيرت كاليدونيا الجديدة موطنا لإبعاد والنقل القسري لأن المستعمرة تحتوي على إدارة مؤسسة عقابية، والاستحالة الفرار من الجزيرة.[3]

[1]-الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية، دار الأمة، د. ط، الجزائر،2010، ص 13

[2]- Victor De Rouchas, La Nouvelle-Caléonie et ses habitants,Paris,1862,p31.

[3]- Bernard Brou.la déportation et lanouvelle Calédonie.Revue France d'histoire d'outemer.volume 65/N°241.p502

إلا أنها سجلت عمليات فرار من بينها فرار عزيز بن شيخ الحداد سنة 1881م من جزيرة الصنوبر والتحق بواسطة زورق بزيلاندا الجديدة ثم سيدني الأسترالية فالحجاز.[1]

أما العلم فليس لكاليدونيا الجديدة علم خاص بها مقارنة مع المستعمرات الفرنسية الأخرى، وكان من الواجب استعمال الألوان الفرنسية، والرمز المتواجد في النصف هو التصوير والأعمال النحتية للأبناء الأصليين.[2]

تبعد كاليدونيا الجديدة عن الجزائر العاصمة نحو 22 ألف كيلو مترا، ويبلغ عدد الجزائريين فيها بنحو 20 ألف جزائري، ارتبط اسم كاليدونيا الجديدة بمستعمرة المنفيين، حيث كانت فرنسا وقتها تجعل من بلد ما سجنا تعاقب به مستعمراتها من جهة، ومن جهة أخرى تنفيهم حتى يعمروا هذه المستعمرة الجديدة، التي جعلتها باريس محافظة فرنسية تابعة للعاصمة الفرنسية.[3]

لتنظيم السجون فقد تأسس عام1887م مجلس لإدارة السجون في فرنسا ومستعمراتها العقابية، وتشكل من وزير الداخلية وتسعة من مجلس الأمة وثمانية نواب ووكيل جمهورية وأربعة عشرة عضوا يمثلون مختلف القطاعات وقسموا وأداروا أعمال السجون بخمس مكاتب.[4]

---

[1]–سمير نور الدين دردور، مرجع سابق، ص 4.

[2]–الهادي قطش، عبد الرحمان احمد إدريس، مرجع سابق، ص 294.

[3]–بن مسعود عبد القادر، "كاليدونيا الجديدة .. منفى أجدادي " ، مدونات الجزيرة، 27 /3 /2017 ،ص 2 ،

[4]–عميراوي احميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي ، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003 ،ص 116 – 117.

المبحث الثاني: نفي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة:

المطلب الأول: أسباب نفي الجزائريين الى كاليدونيا

1. انتفاضة 1871:

ان مقاومة المقراني[1] ارتمى فيها كل الناس خاصة الإخوان الرحمانيين في عمالتي الجزائر وقسنطينة من حجوط ومليانة وشرشال الى جيجل والقل شرقا وباتنة وبوسعادة وسور الغزلان جنوبا وشملت جبال البابور والواد الكبير وحوض الصومام وجبال جرجرة والبيبان وحوض الحضنة وجبالها وامتدت الى سهل متيجة وسطيف.

التقليص من سلطة وامتيازات المقراني، حيث انتزعت منه الإدارة الفرنسية صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية، وفرضت عليه ضرائب ومخالفات باعتبار أن أسرته تشكل خطرا عليهم وتعرقل ظاهرة الاستيطان والإدارة الاستعمارية وهو اجراء يهدف الى اضعافه ماديا، ألن في الحقيقة لم يكن من السهل أن يجرأ الضباط الفرنسيون على التخلص مرة واحدة من أسرة المقراني ولكن ظل هؤلاء يمارسون سياسة الضغط والمضايقة على هاته الأسرة.

2. عواقب انتفاضة 1871:

بعد شهر من وفاة الباشاغا محمد المقراني وفي 5 أفريل 1871م أصدر الحاكم العام ديفيدون قرار ينص على مصادرة ملكية المقراني وهي جفان بوطالب التي تمثل ثروة حقيقية للمقرانيين إذ يحتوي على

[1]- سليمة كبير، مرجع سبق ذكره، ص 18.

برجين وحديقة وقطعني أرض لفلاحة الخضر وبئر ونافورة لتقوم بعد ذلك لمصادرة المكية الثانية للباشاغا في 8 ماي 1871م.[1]

وبعد هذه المرحلة بدأت السلطات الفرنسية في إحصاء جميع ممتلكات فروع عائلة المقراني والذي استمر مدة سنتين ابتداء من 26 ماي 1872م لتقوم بعدها بتنفيذ قرارات المصادرة في حق الأراضي التي قدرت مساحتها الإجمالية بـ 829.22 هكتار 899 آر و55 متر مربع.[2]

أدت سياسة فرنسا التي تقضي بمصادرة جميع ممتلكات آل مقران والتي استغرقت مدة عامين في ذلك إلى مضاعفة معاناة الشعب خاصة بعدما قررت تعويض عائمة اليهودي الفي بمبلغ ثمانمائة ألف فرنك وهو المبلغ الذي سبق للمقراني وأن اقترضوا منه.[3]

لكن هذه السياسة تم تطبيق على الجزائريين بعدما رفضت دفع ديونهم على المقراني على غرار الحاج حمود بوتميس الذي كانت فرنسا في كل مرة تكذب ادعاءاته حول مسألة ديونه على المقراني ما

أجبره عمى مراسمة الحاكم العام في الجزائر مطالبا باسترجاع مبلغ مالي قدر بألفين فرن وثمانمائة وأربعة وخمسين فرنك.[4]

[1]- يحي بوعزيز: دور عائلتي المقراني والحداد، ص 316 – 317.
[2]- الصادق تاوتي: مرجع سابق، ص 110 – 111.
[3]- شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص 493 – 494.
[4]- سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 155.

كانت فرنسا تحرص في كل مناسبة على تطبيق القرارات الخاصة بمصادرة أملاك المقراني والتي جاء في إحدى قراراتها " لقد أجرينا التفاف أيضا على أنواع أملاك الأعراش والعرب الذين خرجوا عن طاعة مع المقراني ومن سيخرج ووضعنا عليها يد الحيازة.[1]

بذلك يظهر أن سياسة فرنسا لم تقتصر على عائلة المقراني وإنما جميع من دعم الثورة من قريب أو من بعيد إضافة إلى ذلك قرار نفيهم إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة.

المطلب الثاني: أحوال المنفيين وظروف معيشتهم:

عند وصول المبعدين في بواخر إلى ارض كاليدونيا الجديدة يوجه كل منفي بحسب الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية إلى ثلاثة أفواج:

- ✓ الفوج الأول المحكوم عليهم بالإبعاد البسيط ويتم إنزالهم في جزيرة الصنوبر على بعد 50 كيلومترا من جزيرة نوميا، في الوسط المفتوح أودع غالبية الجزائريين هناك في مخيم العرب.
- ✓ الفوج الثاني المحكوم عليهم بالإبعاد في الوسط المغلق يوجهون إلى جزيرة ديكوس، أقام بها سنة 1882م بعض الشيوخ ومريدي الزوايا المساندة للثورات الشعبية في الجزائر، وبعض المبعدين الأشقاء من تونس والمغرب.

[1]- يحي بوعزيز: وصايا الشيخ الحداد، ص 41 – 42.

✓ الفوج الثالث المحكوم عليهم بالبعاد مع الأشغال الشاقة يزجون في سجن جزيرة نورس.[1]

تعرض المنفيين الجزائريين إلى أقصى أنواع الذل والمهانة والمجاعة والعراء، كانت ظروف المدانين المساجين الصحية سيئة جدا، كان يعاني اغلبهم من الأمراض[2]، حيث عاش الجزائريون وضعا مأساويا في منفاهم في كاليدونيا الجديدة[3]، إضافة إلى عقوبة النقل زد على ذلك ممارسة الإعمال الشاقة، والعديد من العقوبات التي يتكبدها المدانين[4]، ومرارة البعد والاشتياق إلى الأوطان والأهل، فلقد كانت الرسائل التي يكتبونها ويرسلون بها إلى المسئولين تروي بصدق أحوالهم البائسة وأوضاعهم المتردية.

كيف يمكن ذلك والحالة الصحية سيئة جدا من جهة، والنوم محسوب، وعلى الإسمنت لا غير، بينما الثياب هي عبارة عن أجزاء من أكياس، إما أن المعتقل يبقى دائما مربوطا إلى سلاسل وقطع من حديد وحتى خارج إطار الأشغال الشاقة.[5]

كان المنفيين يسلسلوا بسلاسل تبقى عالماتها بارزة على الجسد، إلى جانب ذلك هناك 5عقاب من نوع أخر، إذ يضع الحراس السجناء في أوكار للنمل.[6]

---

[1]-Edmond Bruyant,Op,Cit, p 19.

[2]-سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 156.

[3]-Francis Brouilhet,Op,Cit, p 163.

[4]-سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 158

[5]-الصديق التاوتي، مرجع سابق،ص 189.

[6]-الصديق التاوتي، مرجع سابق، ص 189.

أما عن الأشغال الشاقة فكانوا يرتدون الأغلال وعلى أقدامهم الأصفاد، السلسلة مكونة ستة من تسعة روابط، هذه الأشغال كانت تدوم ثمانية ساعات متواصلة بدون أدنى انقطاع في المزارع و الورشات، وكل من يحاول أن يستريح بضعة ثواني يتعرض لعقاب زاجر قد يؤدي به في بعض الأحيان إلى الهلاك، و هؤلاء المنفيون كانوا تقريبا يشتغلون في كل الأشغال، تنظيف الأواني، الاشتغال في المناجم (مناجم الذهب)،أما ذو السلوك الجيد وكبار السن والمرضى يعملون كخدم في المستشفيات أو في خدمة داخلية في السفن، وكان منهم من يعملون في المكاتب، والبعض الآخر يشارك في صناعات معينة القبعات المنسوجة والصنادل.[1]

أما الوجبة اليومية التي يتناولها المنفيون يوميا فهي الماء والخبز، وهذه الوجبة ال تتغير أبدا إلا إذا كانت الأشغال تتواصل بمزيد من الجهد والحالة الصحية السيئة جدا، كانت الظروف قاسية وغير إنسانية، والعذاب والعقوبات التي يتعرض لها المبعدون الجزائريون تفوق التصور، كانوا يؤمرون بحفر حفرة من قبل الحراس الذين يلعبون القمار والفائز منهم يأمر أحد المنفيين الجزائريين بإدخال نصف جسمه في واحدة من تلك الحفر ويصير كهدف للرماية حيث تسدد على رأسه رصاصة لقتله من طرف الحراس الفرنسيين.[2]

[1]-Edouard Telssrire,Op,Cit,p73

[2]-سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 157.

كان اغلب المساجين عام1877م رجالا تتراوح أعمارهم بين 31 و60سنة، وكذلك النساء اللواتي كانت أعمارهن ما بين 16 إلى 60 سنة، وقد أصيبوا بأمراض متنوعة بلغت 51 نوعا من الأمراض، وأوضاع السجن كانت مزرية.[1]

بالرغم من أن الهروب من الجزيرة شبه مستحيل للحراسة المشددة، فان كل مسجون كان لديه شخص يحرسه، إضافة إلى الأغلال والقيود التي كانت تقيد يديه ورجليه وهذه السلاسل كانت تضاعف في الليل، ومع ذلك كان هناك الكثير من المدانين الذين هربوا رجاعهم إلى الغابات المجاورة لغويانا الفرنسية، وتم تعقبهم ومطاردتهم كالوحوش البرية، ومضاعفة العقاب لهم، مع ذلك لقد سجلت المستعمرة العقابية في غويانا الفرنسية وكذلك كاليدونيا الجديدة حالات فرار، هروب الحاج كايين بعد 28 سنة وعودته الى الجزائر [3].

[1]–يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ومحمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871م، مرجع سابق،ص115.

[3] – احد الفارين من معتقل كايين في غويان الفرنسية ،كان محور القصة في رواية عرس بغل لروائي الطاهر وطار.

المبحث الثالث: نتائج سياسة النفي والإبعاد:

المطلب الأول: الانعكاسات الناتجة عن سياسة النفي والابعاد:

أ. الانعكاسات الخارجية:

كان المنفى في مختلف المراكز العقابية هو مكان الذهاب دون رجعة، لذا كان لابد من التأقلم مع الحياة والتكيف مع الظروف الصعبة التي عايشها منفيو كاليدونيا الجديدة وغويانا الفرنسية كان لابد أن تستمر الحياة.

فالغالبية العظمى من الجزائريين بقوا في كاليدونيا الجديدة، وتزوجوا هناك في المنفى كان يفرض على المدانين في المستعرة العقابية، الزواج من نزيلات المستعمرة الفرنسيات من مسيحيات لاستحالة الزواج من بنات جنسهم.[1]

أسسوا مشاريع زراعية صغيرة، واستقروا في كاليدونيا الجديدة في المستعمرة الفرنسية غويانا ذات الحال حيث، أصدرت السلطات الاستعمارية قانون العفو الشامل والذي صدر في 11 جويلية 1880 م وخص بالعفو ثوار بلدية باريس سنة 1870 م، حيث صادق عليه البرلمان، فعفي عن المحكوم عليهم منهم بسبب جرائم وجنح متعلقة بأحداث سياسية.

المنفيين الجزائريين لم يستفيدوا من العفو الشامل، في عام 1880م، في الوقت الذي استفاد الكثير من المساجين في المستعمرات العقابية من العفو عام، وعاد الكثير منهم إلى الوطن الأم، لكن لم يكن

[1]-Paschal Grousset ,F R. Joubde,Op,Cit,pp 48-49.

هذا هو الحال بالنسبة للجزائريين، فبالنسبة لهم، الحرية لم تأت حتى عام 1895 م، حتى اليوم هناك مجتمع مسلم و"مقبرة عربية"، عزيز الحداد، ابن الشيخ، الذي بدأ الانتفاضة في عام 1871 م، تمكن من الفرار في عام 1881م من خلال أستراليا إلى مصر.[1]

ب.الانعكاسات الداخلية:

عند نفي قادة الثورات الشعبية أو إتباعهم، كانت يتبع مباشرة بإجراء تعسفي وهي سلبهم كافة ممتلكاتهم، وفصلهم عن عائلاتهم وذويهم، على هذا أعلن الحداد نفسه في باريس، حيث طالب باستعادة ممتلكات عائلته، توفي في باريس في عام 1895.

عاد بومزراق إلى مرسيليا في عام 1904م مع زوجته الفرنسية الجديدة، لم يكن مرحبا به في العائلة في الجزائر، وأرملته الفقيرة، قدمت طلبات يائسة للحصول على مساعدة مالية من حاكم الجزائر لكن دون جدوى.

لقد شمل أسلوب الطرد والنفي من المدن كل من حمل عقيدة المقاومة للعدو، وذلك بالإعلان عن موقف معارض أو بمراسلة أحد المقاومين أو بتنظيم مساعدة الثوار، أما الذين اختاروا الانضمام إلى المقاومة، فقد اتخذت ضدهم إجراءات عقابية حيث تعرض أهالي المنفيين في الجزائر لجميع الإهانات بتهمة تدبير مؤامرة ومصادرة أمالكهم واحتجاز الرهائن من عائلاتهم.[2]

[1]–سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 159.

[2]–عثمان بن حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 229.

لم يكن إطلاق سراح المساجين المنفيين الجزائريين من منفاهم ونقلهم إلى الجزائر تعني نهاية رحلة العذاب بالنسبة لهم، إذ يتم حصرهم في مناطق معينة بعيدا عن مناطقهم الأصلية كشكل من أشكال الإقامة الجبرية ولضمان عدم تكرارهم التمرد من جديد، هذا يعني استمرار العقوبة إداريا بشكل تعسفي ولو كانت مخففة.[1]

إن كثيرا من هؤلاء المبعدين لن تطأ أقدامهم الجزائر مرة أخرى. وبحسب المادة السادسة من قانون 30 ماي 1854 م تجبر المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة على البقاء طول حياتهم في المستعمرة التي أبعدوا إليها، مع ذلك يرى هذا الأخير بأنه قد سمح للبعض منهم.

بالعودة والبقاء بالجزائر، ولكن بعيدا عن مناطقهم الأصلية إن التفكير الذي أوحى بهذا الإجراء يتمثل في أن المحكوم عليه الحر يعتبر كائن خطير، ليس من الحكمة إعادته، الأكثر حكمة أن يترك في المستعمرة في حالة نصف حرية، ربما متحرر من العمل بما أنه دفع دينه إلى المجتمع، لكن متابعا من طرف الإدارة التي تحميه وتراقبه في نفس الوقت.[2]

كانت عائلات المنفيين تردد بحسرة (ابني في سجن كايين)، وهو الاسم الذي يطلقه الجزائريون عن معتقل غويانا لفرنسية، ونسجت حوله العديد من الحكايات في موروث الجزائريين، وقيلت حولهم الكثير من الأشعار، ومن أبرزها نشيد المنفيين: "قولوا المي ما تبكيش....يا المنفي ...وليدك راح وما يوليش ...يا المنفي".

[1]-يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 227.

[2]-Edourd Telsseire, Op,Cit, p 70

كما ورد ذكر التأثير السلبي الذي خلفته سياسة النفي للمستعمرات العقابية في غويانا، معاناة المنفيين في رواية الفراشة لهنري شاريير ورواية في السجن الأعمال الشاقة لالبير لوندر والتي تضمنت قصصا لمسجونين جزائريين في جزيرة الشيطان غويانا، كما تجسد ألم النفي في شخصية الحاج كايان في رواية عرس بغل للروائي الجزائري طاهر وطار، جل هذه القصص تروي الانعكاس السيئ الذي خلفته سياسة الإبعاد والنفي في حق الأهالي المسلمين.[1]

إن قصص المنفيين يتداولها الكثيرين الآن، بعدان كانت مخفية في زمن قريب، إلى أن بدا تواصل أحفاد المنفيين مع عائلاتهم بالجزائر، واهتمت الدولة الجزائريين بالموضوع وخلقت الكثير من جسور التواصل مما سمح للبعض بزيارة أرض الأجداد لأول مرة في حياتهم.

لقد كانت الإدارة الاستعمارية تتخذ هذي العقوبات والإجراءات القانونية ضد الأهالي، لأنهم رفعوا السلاح ضد الإدارة الاستعمارية، وإما لأنهم خطر عليها في الجزائر، ولأن هذه الثورات تمثل خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر من جوانب عديدة، وذلك أنها شملت مناطق واسعة تكاد تمثل نصف البلاد تقريبا، وقد استغل الفرنسيون الوضع، فصادروا أملاك و الأشخاص و حكموا بالإعدام على البعض الآخر، وبالنفي خارج الوطن على البعض الأخر ظننا منهم أن سياسة القمع و مصادرة الأراضي هي أنجح علاج للقضاء على الروح الوطنية، إلا أن الانتفاضات التي قامت وظهرت بعد ذلك أكدت بأن روح المقاومة أقوى من القمع والإرهاب و الإبادة.[2]

[1]–أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، مرجع سابق، ج1، ص 220

[2]–محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، منشورات وزارت المجاهدين، ط3، الجزائر،1985، ص 87.

لقد ثبت عند الفرنسيون ثبوتا قطعيا أن حرب الجزائر حرب يخوضها شعب بأكمله، ويقول ديدوفيل الذي يعتبر أحسن مترجم لحياة بيجو، وكان ذلك سنة 1882 م إن الفضل الأكبر الذي ينبغي أن نعترف به لبيجو هو أنه أدرك بأننا لا نواجه جيشا حقا، بل نواجه السكان أنفسهم و أنه لابد لكي نستقر في مثل هذا البلد، أن لا يقل الجيش في حالة السلم كما هو في حالة الحرب من حيث العدد و العدة ، حاكموا الثوار كما لو كانوا أنهم قتلة وأشرار ومجرمون في حق القانون العام، رغم أن السبب سياسيا فقد تم مصادرة أمالكهم وإلى جانب ذلك تم إصدار الحكم بإعدام بعض الثوار ونفي البعض وتشريدهم.[1]

طبقت عقوبة النفي في الجزائر لمدة طويلة وطبقت فيها عقوبة الاعتقال مع النفي للمدانين بموجب القانون لكن القليل من يعلم أن فرنسا كانت أرضا الاستقبال هؤلاء المعتقلين العرب".

حيث يصف هذا الأخير، الإجراء بأنه كان قائما على " مبدأ عنصري بحت وواضح، وما يشهد أيضا عن تلك العنصرية الرهيبة ، هو أن المعتقلين من جزر الأنتيل و جزيرة رينيون و الهند الصينية و الجزائر، يرسلون إلى غويانا وهناك ال تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا.

حسب الإحصاءات الطبية بسبب ظروف الاعتقال و الأعمال القاسية إلى درجة غير مطابقة، إنها في الحقيقة عقوبة إعدام غير معلنة.[2]

[1]–مصطفى الأشرف، مرجع سابق، 299.

[2]–يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ومحمد المقراني والشيخ الحداد، دار البصائر، ط1، الجزائر، 2009، ص326.

كانت الإدارة الاستعمارية تقوم بنفي قادة الثورات وخاصة بعد سنة 1871، فمنهم من أرسل كجندي لإخماد ثورات شعب الكاناك، حيث ارادت فرنسا القضاء على زعماء ثورة المقراني وأنصارهم باعتبارهم يمثلون خالفة واسعة وتفكيك عروش وإبعادهم عن موطنهم وتشتيتهم من أجل على روح المقاومة الشعبية.[1]

المطلب الثاني: صدور العفو عن الجزائريين المنفيين في سنة 1871:

إن الفضل في تفعيل العفو عن المنفيين الجزائريين يعود إلى السيد لوهناف (Launav) الذي قدم تقريرا سنة 1892 طبع في 52 صفحة أثبت فيه لا شرعية النفي بتحليله الحيثيات الدقيقة لقانون 1880 حيث وزع على النواب بعد رفعه دعوى بمعية الكومنار ضد مدير الإدارة العقابية بكاليدونيا الجديدة باسم كل من أحمد بومزراق المقراني، أحمد بن الشيخ مسعود، علي بن محمد أوقاسي وبقية المنفيين إلا أن القرار لم يتم حتى سنة 1895م.

عاد المقراني إلى الجزائر سنة 1904م بعد غيبة دامت واحد وثالثين سنة، استقر بالعاصمة لمدة سنة حتى توفي يوم 13 جويلية 1905 عن عمر يناهز ستة وستين سنة ودفن بمقبرة الحامة "سيدي امحمد" بالجزائر العاصمة.[2]

[1]–بريم كامل: المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي في منطقة الحضنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011، ص 118 – 120.

[2]–سعدي مزيان، مرجع سابق، ص 159.

أما سي عزيز بن الشيخ الحداد فإنه سلكا طريقا آخر، بعدما أثرت فيه الغربة وأضحى يحترق شوقا للعودة إلى وطنه وأهله، فلم يحصل على العفو ومنع من العودة إلى الجزائر، فهرب في أفريل 1881م إلى نيوزلندا بقارب ثم ركب سفينة انجليزية في ماي من نفس السنة قادته إلى سيدني بأستراليا ومن هناك واصل رحلته في منتصف شهر جوان إلى جدة بالحجاز وأخذ يتردد بينها وبين مكة، اتصل بالقنصل الفرنسي بجدة ليحصل على إذن الدخول إلى الجزائر فلم يفلح.

في التسعينات من القرن 19م تحصل له أحد أبنائه (سي صالح)، بعد كد، على إذن العودة فعاد على طريق فرنسا وعندما وصل مرسيليا توفي هناك عن عمر ناهز الخمسة والخمسين سنة أما أخوه الشيخ محمد فقد بقي بجزيرة كاليدونيا الجديدة.

كان مصير عائلتي الشيخ الحداد والمقراني القتل والتشريد، ومصادرة كل أملاكهم، وطمس شخصيتهما الاجتماعية والسياسية والدينية، لكن هذه الأشياء لم تنفع في قتل الروح الوطنية بهذه البلاد.[1]

تعرض هؤلاء المنفيون إلى المزيد من القسوة والامتهان في سجونهم بديار الغربة كالعري، والمجاعة، والأسقام ومرارة البعد عن الأوطان، وفراق الأهل والأحباب، وكانت أوضاعهم مترديةومتدهورة، وأما رسائلهم التي كانوا يكتبونها ويرسلونها إلى المسئولين تروي أحوالهم البائسة وأوضاعهم

[1]–يحي بوعزيز، وصايا الشيخ الحداد و مذكرات ابنه سي عزيز، مرجع سابق، ص 47 – 50

المتدهورة، كما طالبوا بإطلاق سراحهم وهم الأغلبية وهناك من طلب منهم إعادة أرزاقهم وممتلكاتهم التي صادرت لأهاليهم فلم يفكروا بأنفسهم بقدر مافكروا بأوضاع أهاليهم وأسرتهم.[1]

كان الجزائريين يعيشون من المنتوج الضئيل لزراعتهم ال يشتكون أبدا، وكانوا في كل مساء منذ 24 سنة من النفي الفضيع، يسجدون بخشوع عند الغروب الشمس، قبلتهم المدينة المقدسة، لم ييأسوا أبدا من رحمة الله الواسعة، فكان الجزائريون يواجهون هذه الظروف الصعبة بكل صبر.

زاد من مأساتهم، أنهم عندما يحررون بعد طول المدة لا يجدون عملا، إلا أن قطع الأراضي الممنوحة صغيرة ولا تسمح بتشغيل الأجراء اليوميين، فيما كانت المناجم مكتظة باليد العاملة.[2]

لقد عاش المنفيين بالتعاون بينهم، فكان مثال يصطاد حيوان ليوزعه وآخر يقتات بالموز كان العمل شاقا وطويلا لجني الثمار اليوم، ولقد عان الجزائريين أيضا العنصرية في المنفى.[3]

حافظ الجزائريون على عاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم الإسلامية في المنفى ورفضوا شرب الخمور، واكل لحم الخنزير، حتى أنهم كانوا يسمون أبنائهم بأسماء عربية، فيما كان البعض الآخر كانوا يسمونهم بأسماء فرنسية بغرض حمايتهم.

إلى جانب أن المنفيين الجزائريين بقوا باطنيا في عمقهم مسلمين، كما حافظوا على أخلاقهم ومبادئ تعاليم الشريعة الإسلامية، كما كان لهم الفضل في إدخال الإسلام كاليدونيا الجديدة.

---

[1]–يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص 327 –329.

[2]–الصديق تواتي، المرجع السابق، ص 142.

[3]– المرجع نفسه، ص 148.

من الآثار السلبية المترتبة عن سياسة النفي وبموجب مراسيم سابقة العهد منع بموجبها منفيو كاليدونيا وغويانا من الجزائريين، وبعد ثلاثون سنة من النفي من العودة إلى الجزائر بعد الإفراج عنهم، لكن كانت هناك حالات نادرة لمن سمح لهم بالعودة إلى الوطن، فلقد سمح للقائد بومرزاق بالعودة إلى الجزائر في عام 1904م بعد عديد المراسلات التي أرسلها إلى إدارة السجون في المنفى، وعند عودته إلى الوطن توفي بعدها بسنة.[1]

[1]-كلود ليوزو، مرجع سابق،ص 160.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة الاستعمارية طبقت شتى أساليب النفي والإبعاد إلى جزر أبعد لكي لا يتمكنوا من الرجوع إلى الجزائر ورغم ذلك كانت محاولة حول الرجوع إلى البلاد وتمثلت ذلك في الشيخ الحداد أما باقي المنفيين فقد بقوا في جزيرة كاليدونيا في انتظار قرار العفو الصادر من السلطات الاستعمارية في إرجاعهم وهنالك من فضل عدم الرجوع والذي كان له أثر كبير حول نشر الإسلام في كاليدونيا الجديدة.

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

نخلص من خلال ما سبق ذكره في فصول دراستنا إلى مجموعة من النتائج نحو صلها فيما يلي:

- إن الهجرة والتهجير كالهما ظاهرة اجتماعية ،كانت وليدة أسباب ودوافع اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ....، اتصفت بالاستبداد والقهر الاستعماري، أخذت طابع الهجرة الطواعية والقسرية، إلا أن أبرز دوافع الظاهرة تمثلت في إجحاف القوانين التعسفية التي مورست ضد الشعب الجزائري، حيث أقدمت السلطات الاستعمارية على ربط ظاهرة التهجير والهجرة بمشروعها الاستيطاني ذلك بإفراغ الجزائر من محتواها الثقافي، العلمي، الديني...، ومالها بمحتوى جديد متشبع بأفكار أوروبية ،جاعلة هاته الأخيرة نموذج طبق الأصل للحياة الغربية، قصد ضم الجزائر وجعلها قطعة فرنسية تابعة لها من خلال إثبات أن عدد المستوطنين أكثر من السكان الأصليين، متخذة عدة قوانين وتشريعات مجحفة تطمح الى تحطيم البنية الاجتماعية والثقافية، للأهالي الجزائريين، حيث كان أخطرها تلك التشريعات العقارية التي مست الأرض نتيجة ما آلت إليه من انعكاسات خطيرة ظهرت عند التطبيق على السكان الجزائريين، إذ قامت بتفكيك الملكية الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية للقضاء على روح المقاومة.
- كما ساهمت هذه القوانين في تشجيع ظاهرة الاستيطان الأوروبي بعد استحواذ فرنسا على أجود الأراضي، حيث بلغت نسبة الاستيلاء على الأراضي الخصبة الثلث، أي ما يعادل 14 مليون هكتار، ما تسبب في إفقار الجزائريين وتعرضهم للمجاعة بعد تجريدهم من المصدر الرئيسي الاسترزاق، من جهة أخرى لم تكتف السلطات الفرنسية بما قامت به، بل لجأت إلى تهديم

المؤسسات الدينية الثقافية وتحويلها إلى كنائس وثكنات عسكرية، مع إتباع سياسة تبشيرية للقضاء على المعتقدات الدينية وطمس الهوية الوطنية، لكن بعد معاناة الجزائريين من هذه السياسات الزجرية، برزت العديد من المقاومات الشعبية الرافضة للوجود الاستعماري أمثال مقاومة الشيخين المقراني والحداد عام 1871م، ومساهمة في الدفاع عن شرف الأرض والشعب معا، فرغم فشلها عسكريا إلا أنها حققت نجاحا وطنيا بالمحافظة على الروح الثورية.

- جاء النفي والإبعاد محاولة من فرنسا لإخضاع الزعامات وضرب المقاومات الشعبية في العمق.
- شرعت الإدارة الاستعمارية قوانين للنفي والإبعاد وفق ما يخدم مصالحها بإبعاد كل الأطراف التي رأتها تشكل خطورة على وجودها في الجزائر.
- عاش المنفيون الجزائريون وضعا مأساويا بالمنفى بالمستعمرات العقابية وكانوا تحت رحمة إدارة السجون الأشد.
- حرصت الإدارة الاستعمارية على أن تكون رحلة هؤلاء المنفيين من الأهالي المسلمين الجزائريين إلى المستعمرات العقابية الفرنسية رحلة بلا عودة.
- كانت الأوضاع التي عرفها المنفيون الجزائريون خلال رحلتهم العقابية تعادل بل وأشد من قرار النفي والإبعاد نفسه.
- معاناة المنفيين الجزائريين من الأشغال الشاقة في المستعمرات العقابية والظروف الطبيعة غير الملائمة جعلتهم يتعرضون إلى العديد من الأمراض مع تدهور أوضاعهم الصحية.
- ليس هناك معسكرا تأديبيا يمكن مقارنته بفظاعة هذه المستعمرات العقابية الفرنسي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01 : [1]

- **خريطة توضح المسافة بين الجزائر و كاليدونيا الجديدة**

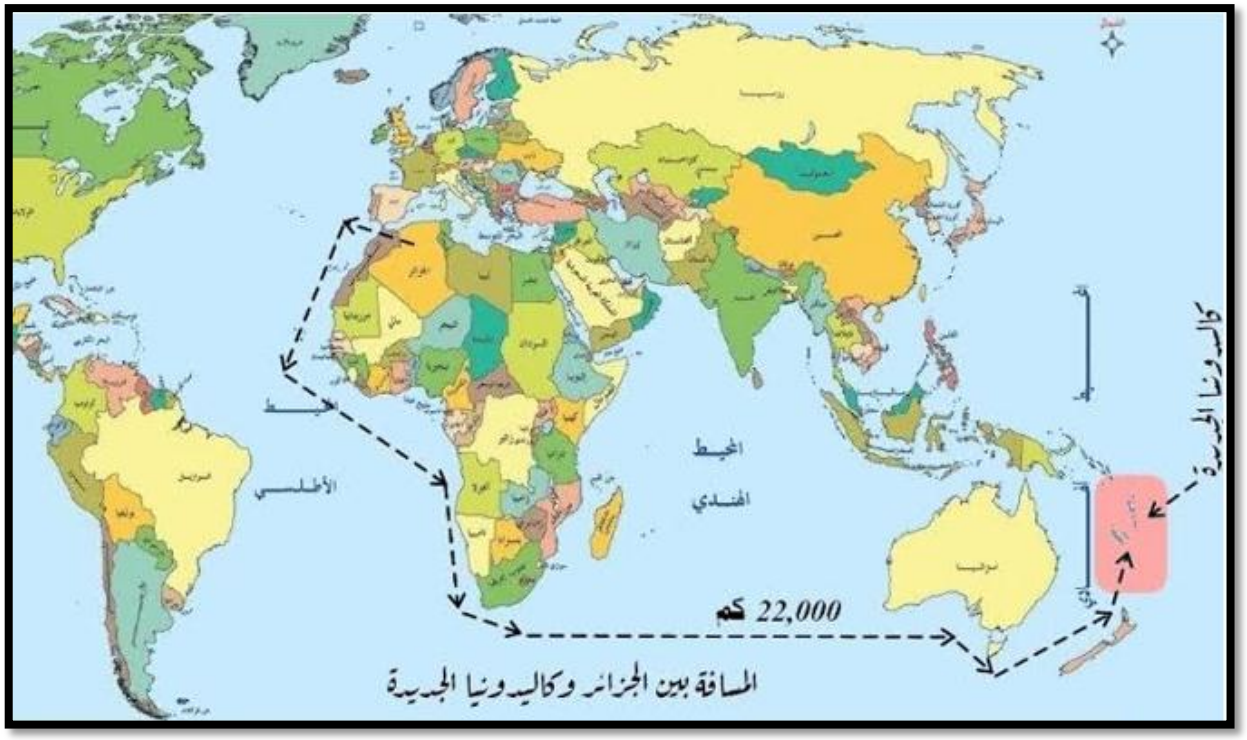

[1] مصطفى التاوتي، كاليدونيا .... مظلمة النفي، إخراج عبد القادر إمام وعبد العزيز عبيد، قناة الجزيرة الوثائقية، 2014، عبر موقع YOUTUBE: Https://www.youtube.com

الملحق رقم02

–

مجّانة وبرج بوعريريج أين اسعرض الباشا المقراني قواته صباح 16 مارس 1871

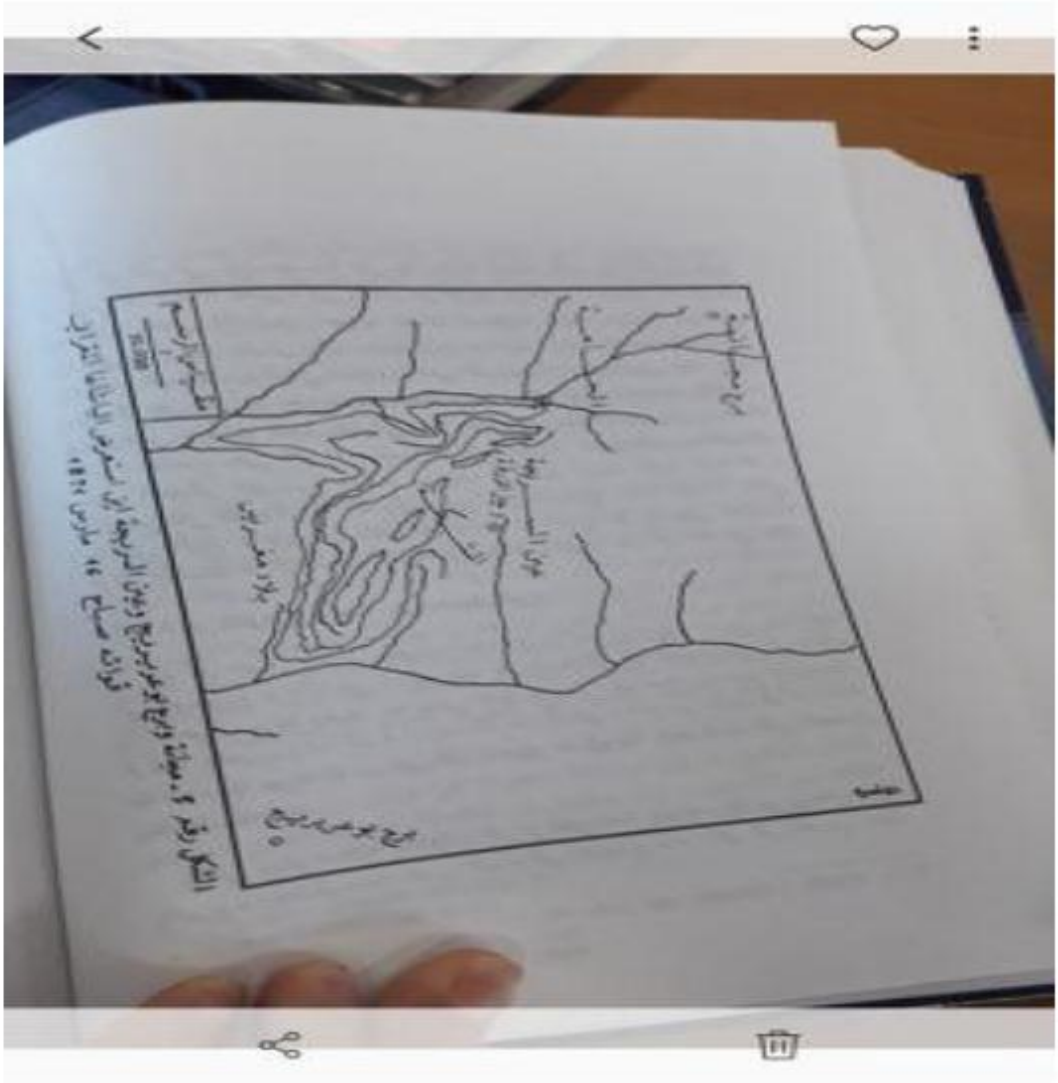

يحيى بوعزيز ، ثورة البشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من البشاغا محمد المقراني وثورته عام 1871، المرجع السابق، ص، **108**.

-

- الملحق رقم 03

رسم يوضّح مسيرة بوعمامة وملاحقة الطوابير الفرنسية له

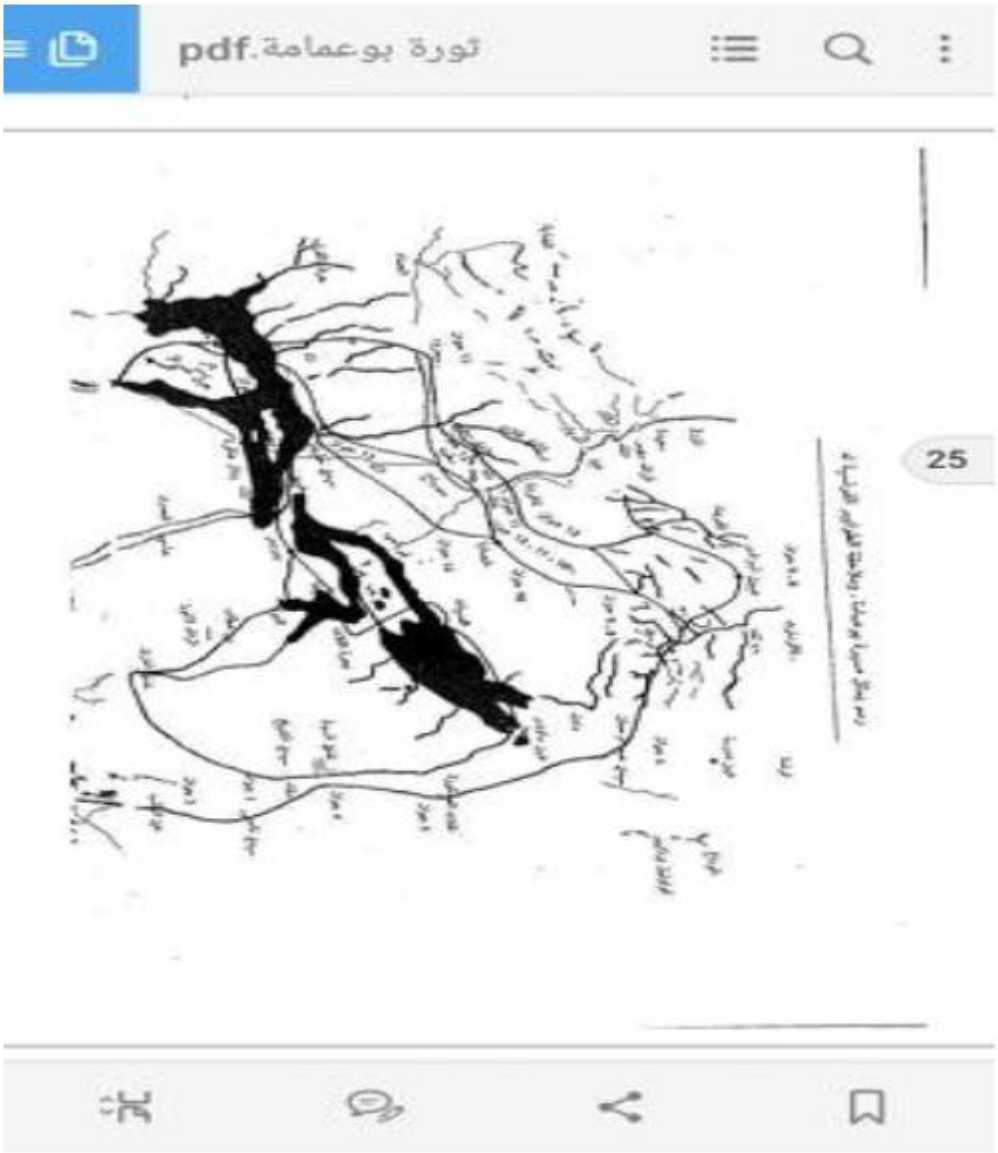

عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة، 1881-1908 (جانبها العسكري 1881-1883)، المرجع السابق، ص، 24.

الملحق رقم04

-

-

صورة سي سليمان أحد قادة سيدي الشيخ 1864

مدينة توقرت
دخلها المحتلون عام 1854

سي سليمان
أحد قادة أولاد سيدي الشيخ –1864

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، المرجع السابق، ص 138

- الملحق رقم 05

-

صورة تمثّل قاعة الجلسات بقسنطينة سنة 1873 إثر انتفاضة 1871

الصدّيق تاوتي، المرجع السابق، ص، 119

- الملحق رقم 06
-

خريطة توضّح المناطق التي مسّتها المصادرات عقب انتفاضة 1871

Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

صالح عبّاد، المرجع السابق، ص، 76

- الملحق رقم 07

صورة توضّح أغراض الجزائريين عشية اقلاع السفينة باتّجاه كاليدونيا الجديدة

بداية الترحيل إلى كاليدونيا الجديدة يوم 5 جوان 1874

قائمة مؤشرة تتضمن بالتحديد أغراض تخص العرب وذلك عشية إقلاع السفينة باتجاه كاليدونيا الجديدة. ونذكر من بين ما احتوته هذه الاغراض: برانيس من القماش ذو اللون الأبيض والأزرق، أحكية من الصوف الناعم، عمائم ذات الأقمشة القطنية، بردات وشاشيات وكذلك طواقم أحذية بطراز عربي.

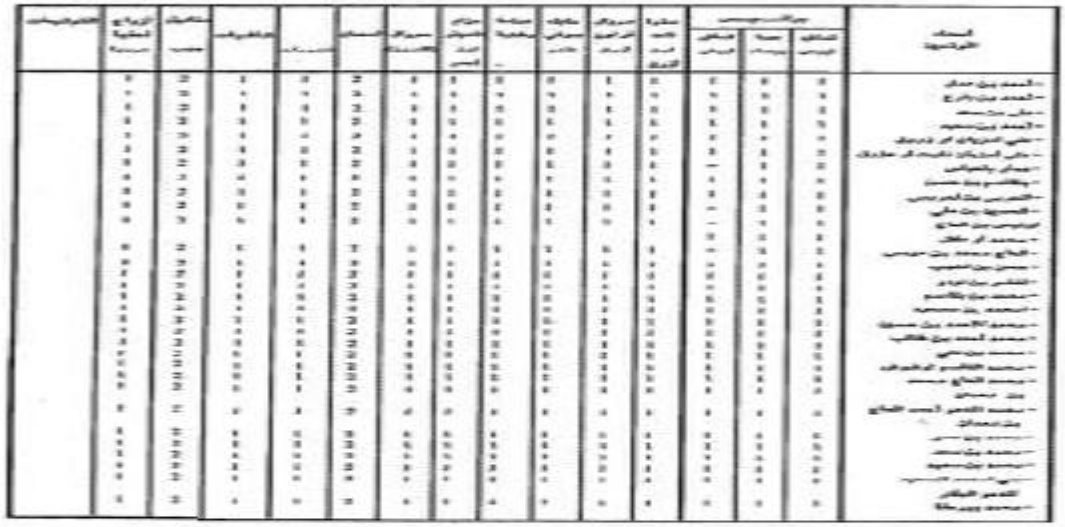

مخزن خاص بالمنفيين إلى كاليدونيا (Quelim). قائمة بالأغراض التي تزوّد بها العرب أثناء نزولهم من سفينة اللوار (La Loire) يوم 5 جوان 1874.

123

الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص، 123.

- الملحق رقم 08
-

-

صورة الحاج محمد المقراني أحد أبطال ثورة 1871

-

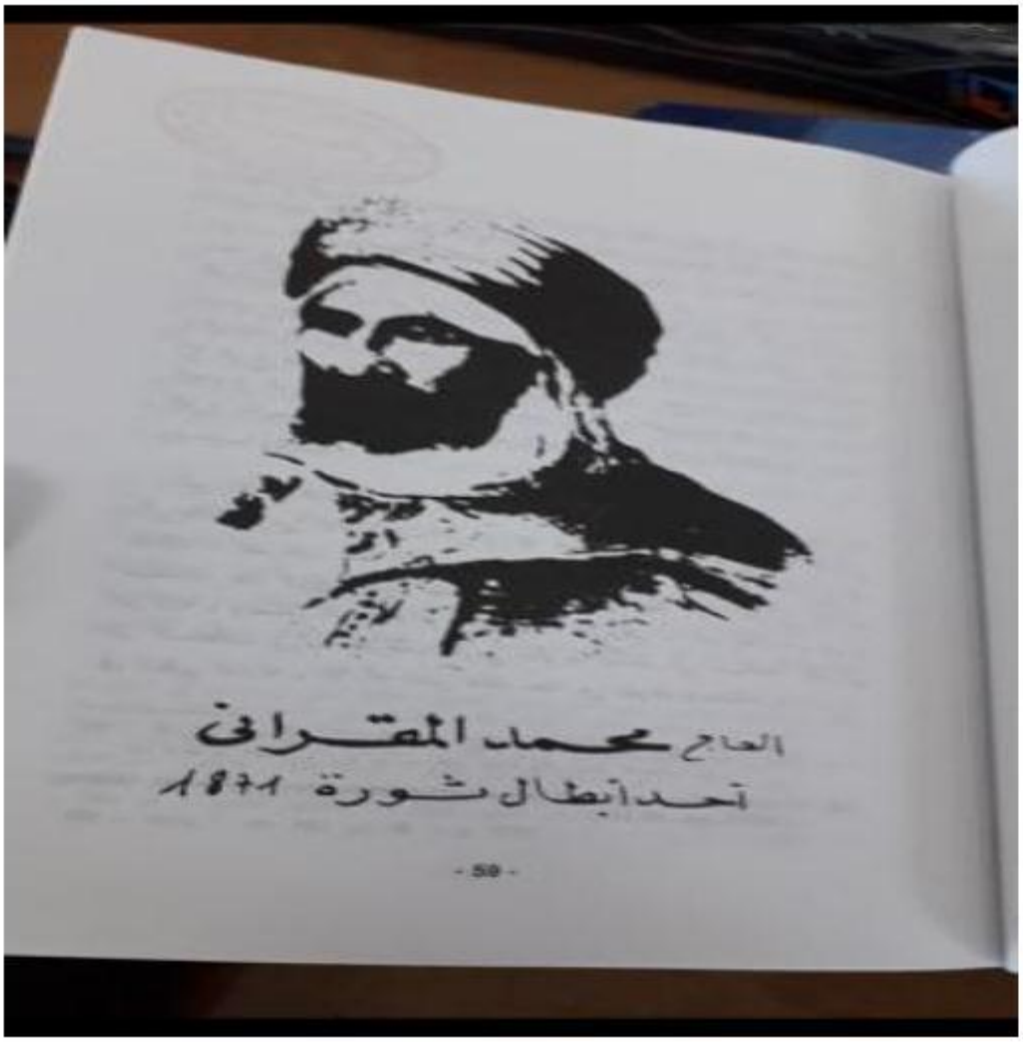

يحيى بوعزيز، ثورة البشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من البشاغا محمد المقراني وثورته عام 1871، المرجع السابق، ص، 59.

- الملحق رقم 09

-

-

أسماء السفن والمواقيت الانطلاق وتاريخ الوصول، عدد المنفيين الذين عليها

الطريق الذي اجتازته سفينة لالوار (La Loire).
الطريق العادي.
معظم القوافل التي كانت تُقلّ المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة كانت تتوقف بميناء سان كاترين (Saint Catherine) بالبرازيل بسبب مرض الحمى الصفراء، لكن سفينة لالوار تجنّبت عبور هذا الميناء وتوجهت مباشرة إلى جزيرة بوربون (Bourbon) قصد التزوّد بالمؤونة.

اسماء السفن	الإقلاع	الوصول	عدد المنفيين
— لالوار (9 قوافل)	— 5 جوان 1874 (من برست Brest)	— 16 أكتوبر 1874	— 39 منهم 5 توفوا
— كالفادوس (11 قافلة)	— 2 سبتمبر 1874 (من برست)	—18 جانفي 1875	— 62 منهم 3 توفوا
— لوناڤارين (17 قافلة)	—13 جوان 1876 (من تولون)	—6 جانفي 1877	—2 منهما 1 توفي
— لوناڤارين	—1 أكتوبر 1877	—24 جانفي 1878	— 7 (ويتعلق الأمر بالڤارين من الأوراس سنة 1876)

125

أحد المسجونين في فرنسا يطلب العفو من الحاكم العام الفرنسي
آخر رسالة بعث بها محمد بن بلقاسم إلى المارشال ماكماهون يُطالبه فيها بالعفو عنه، وبعدها توفي بحصن كيليرن (Quelern) سنة 1874 وتمّ دفنه إلى جانب الضحايا

الصدّيق تاوتي، المرجع السابق، ص 125.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

المصادر:

1) سورة النساء، الآية رقم: 100.
2) سورة الأنفال، الآية رقم: 75.

المعاجم:

1) ابن منظور، **لسان العرب**، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج 09، 2003.
2) ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 06، ج 55.
3) الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ط، د.س.ن،.
4) المعلم بطرس البستاني، الهجرة، **قطر المحيط قاموس لغوي ميسر**، بيروت، مكتبة لبنان، ط 02، 1995.

الكتب:

1) إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجنوبي (1881 – 1912)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1996.
2) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1900 – 1930**، ج2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
4) أبو القاسم سعد الله، **المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامية (1775 – 1850)**، موفم للنشر، الجزائرية، 2011.
5) أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ المقاومة والتحرير 1830–**1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 2007.
6) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 03، 1982.

7) أبو القاسم سعد الله، **هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830 – 1847) أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830 – 1962)**، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين الجزائريين، 2007.

8) آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية – 100 شخصية التاريخية والفكرية –**، دار المسك، الجزائر، 2008.

9) بسام العسلي، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 2010.

10) بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1889**،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

11) بن مسعود عبد القادر، " كاليدونيا الجديدة .. منفى أجدادي " ،مدونات الجزيرة، 27 /3 /2017.

12) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

13) بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا–دراسة تحليلية**، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

14) جميلة معاشي، **الإنكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير**، أعمال الملتقى العلمي الأول، سيسيولوجيا الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، قسنطينة، ماي، 2008.

15) حسن الامام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 01، 2014.

16) حمدان بن عثمان بن خوجة، **المرآة**، تح محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، 1982.

17) رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 – 1989)**،ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

18) زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، ط 01، 1977.

19) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900**، ج1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

20) سعد بورنان، **رواد المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر**، ط 3، دار الأمل، تيزي وزو، 2015.

21) سليمة كبير، **الحاج محمد المقراني – البطل الخالد –**، المكتبة الخضراء، الجزائر، د/س.

22) سمير نور الدين دردور، "جريمة الإبعاد القسري في ظل القانون الدولي الإنساني إبعاد الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة أنموذجا"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

23) شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م**، م 2،دار الأمة، الجزائر، 2008.

24) صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي–المقاومة المسلحة، 1830– 1962**، دار العلوم، الجزائر، 2012.

25) صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

26) الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية، دار الأمة، د. ط، الجزائر،2010.

27) عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919م–1939م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 02، د.س.ن.

28) عبد الحميد زوزو، **ثورة بوعمامة 1881 – 1908 جانبها العسكري 1881 – 1883**، ج2، موفع للنشر، الجزائر، 2010.

29) عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

30) عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962 – 1830 هـ**، ج2، المؤلفات، المسيلة، 2013، ص 359 – 360.

31) العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

32) عربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، د ط، الجزائر، 2006.

33) علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، طرابلس، ليبيا، ط 01، 2007.

34) علي عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

35) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1997.

36) عميراوي احميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي ، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2003.

37) القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال).

38) كمال كاتب، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر1830 – 1962 تمثيل وحقائق السكان**، تر، رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر،2011.

39) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، منشورات وزارت المجاهدين، ط3، الجزائر،1985.

40) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981.

41) محمد عاطف غيث، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1970.

42) مسعود كواتي، **شخصيات جزائرية مواقف وآثار ونصوص**، دار طليطلة، الجزائر، 2011.

43) منى عطية خزام خليل، **التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ط 01، 2012.

44) نجم الدين الطبسي، **النفي والتغريب في مصادر التشريع الإسلامي**، دار الولاء للطباعة والنشر، لبنان، ط 01، 2012.

45) الهادي قطش، عبد الرحمان احمد إدريس، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2009.

46) الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصاديوالاجتماعي1830 – 1962**، دار الحداثة، لبنان، 1983.

47) يحي بوعزيز، **ثورات القرن التاسع عشر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

48) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا ومحمد المقراني والشيخ الحداد، دار البصائر، ط1، الجزائر، 2009.

- **باللغة الأجنبية:**

1) Bernard Brou.la déportation et lanouvelle Calédonie.Revue France d'histoire d'outemer.volume 65/N°241.
2) Camille Sabattier, **Les difficultés Algériennes question de la sécurité**, insurrections, criminalité, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882.
3) Jean-Jacques Espirat, «Histoire et culture de nouvelle – Calédonie»، Futura sciences 22/10/2015.
4) Victor De Rouchas, La Nouvelle-Caléonie et ses habitants,Paris,1862

الأطروحات، الرسائل والمذكرات:

1) إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، عقوبة الابعاد في الشريعة والقانون، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

2) أم كلثوم شتير، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1914)**،مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 2016/ 2017.

3) بريم كامل: المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي في منطقة الحضنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011.

4) حميدة عميراوي، **أثار السياسة الاستعماريةوالاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، الجزائر، 2007.

5) شهرزاد شبلي، واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كمية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009.

6) صالح فركوس، **التشريعات المنظمة للاستيطانالاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري**، مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحثPNR، جامعة قالمة، 2010.

7) عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870– 1930**، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2013/ 2014.

8) عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر: 1830– 1914 (الدراسة في أساليب السياسة الإدارية)**،أطروحة دكتوراه في التاريخ في الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2015/2014، ص 212.

9) عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر، دراسة في أساليب السياسة الإدارية، (1830_ 1914)**رسالة لنيل درجة دكتوراه العموم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية عموم إنسانية واجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

10) عيسى يزير، **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 – 1914**،رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008/ 2009.

11) فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014.

12) قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.

13) ليلي بلقاسم،**تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين 1863 – 1900**، أطروحة دكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 01، 2017/ 2018.

14) محمد الحمري، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870 – 1920**، رسالة ماجيستر في انثروبولوجيا، جامعة تلمسان، 2004 – 2005.

15) محمد غزالي، الهجرة السرية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة صحيفة الشروق نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.

16) مزيان محمد، الحراقة المعاش والتصورات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

17) منال إبراهيم أبو عبد الله، الحماية الواجبة للنازحين والمهجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2020.

18) نجيب سويعدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي (دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة، كندا، فرنسا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

19) وداد زوبيري، حملة نابليون بونابارت على مصر1798-1801، مذكرة ماستر تاريخ معاصر،كلية الآداب والعلوم الاجتماعيةوالإنسانية،قسم العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.

المقالات والمجلات:

1) أسامة محمد منصور الحموي، عقوبة النفي دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 02، 2003، كلية الشريعة، دمشق، سوريا.

2) برنس صالح المحمدي ذنون، نحو نظام قانوني لتعويض الأضرار الناجمة عن النزوح القسري للأفراد داخل دولهم، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 01، العدد 02، ج 02، 2016.

3) جيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867 – 1868)**،مجلة الثقافية، العدد 76، رمضان- شوال 1403 هـ، جويلية -أوت 1983.

4) شاعة محمد، الهجرة القسرية إطار نظري لتحليل الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 13، 2017.

5) محمد خليل إبراهيم، خيال صالح محمد، التهجير وأثاره السلبية على الفرد والمجتمع دراسة عقدية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 09، العدد 29، 2017.

6) ياسين عبيد وديان، التهجير القسري في العراق أسبابه وآثاره على الأسر المهجرة (دراسة ميدانية للأسر المهجرة إلى مدينة بغداد)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، العدد 01، 2016.

مواقع الأنترنت:

1) خليط عرقي، انظر،about://https france.com/regions.htm-

2) مصطفى التاوتي، كاليدونيا .... مظلمة النفي، إخراج عبد القادر إمام وعبد العزيز عبيد، قناة الجزيرة الوثائقية، 2014، عبر موقع YOUTUBE: Https://www.youtube.com

فهرس الأماكن :

الجزائر : 5,8,11,23,24,27,29,31,32,34,38,39,40,41,43,46,47,48,50,51,53,
54,55,56,58,66,69,70,74,75,76,77,78,79,81,82,84,85 .

كاليدونيا الجديدة : 47,49,51,52,54,55,62,63,64,65,66,69,72,73 .

فرنسا : 22,24,34,36,37,38,43,46,48,53,56,58,63,64,65,66,68,69,78,79,
84 .

غويانا : 49,52,54,55,72,73,76,77,81 .

أمريكا اللاتينية :14

الولايات المتحدة :14

آسيا :14

الأرجنتين : 14

فنزويلا :14

المكسيك :14

أفريقيا :14

ساحل العاج:14

أفريقيا الجنوبية :14

نيجيريا :14

الاسكندريه :22

فهرس الأماكن

أزمير : 22, 23 .

باريس :74,73,64,54,22 .

ميناء سميرن : 23

جيجل :39,25 .

القل :39,25 .

ميلة :25

وهران :29,27 .

غليزان :30,29 .

واد يلل : 30

مستغانم :30

الجزائر العاصمة :78,31 .

قسنطينة :39,31 .

تلمسان : 31

بليدة :31

تانكيرت :38

الأبيض سيد الشيخ :38

البيض :44,39 .

ورقلة :42,39 .

مليانة : 39

شرشال :39

باتنة :39

بوسعادة :39

سور الغزلان :42,39 .

حجوط :39

جزيرة الرينيون : 82,81,80,79,77,54 .

الهند الصينية :77,54 .

أوروبا : 56

المحيط الهادي : 62

أستراليا :74,62 .

غينيا الجديدة :62

جزر السالمون :62

الفيجي : 62

فانواتو :62

ميلانيزي :62

زيلاندا الجديدة : 66,63

أسكوتلندا :63

جزر الهبريد الجديدة : 63

بالاد :63

جزر الولاء :63

جزر الصنوبر : 69,66,63 .

Fort De France :64

أرخبيل اللوايوتي : 65

LIFOU: 65

MARE: 65

OUVEA: 65

جزر شيستر فيلد:65

جزيرة نوميا : 69,65 .

جزيرة ديكوس :70

تونس :70

المغرب :70

مصر :74

مارسيليا :79,74 .

جدة : 79

مكة :79

جبال البابور : 40

فهرس الأماكن

الواد الكبير :40

حوض الصومام :40

جبال جرجرة :40

حوض الحضنة :40

سهل متيجة :40

برج بوعريريج :41

بجاية :42

جبل تفارطاست :42

مجانة :42

قلعة بني حامد :42

واحة الرويسات :42

واحة العمري : 43

بسكرة :44

فرندة :44

سعيدة : 44

مغرار :45

وجدة المغربية :45

جزر ماركيز : 52,47 .

جزيرة القديسة مارغريت :52

جزيرة كورسيكا :52

جزر الأنتيل الفرنسية :77,54,52 .

فهرس الأعلام :

المقراني : 85,79,78,69,68,67,43,42,41,40,39 .

الشيخ الحداد : 85,82,79,43,42 .

عزيز بن الشيخ الحداد :79,74,66,43 .

محمد بن الشيخ الحداد :43

أحمد بومرزاق المقراني :81,78,74,43,42 .

الجنرال بيجو :77,51,49,48,24 .

ابن الأثير :6

ابن الفارس :6

الإمام أبوحنيفة :7

عمر بن عبد العزيز :7

سعيد بن جبير :7

ابن العباس :7

الزهري :7

الفيروز أبادي :10

الأمير عبد القادر :22

مصطفى بومرزاق :22

المفتي محمد العنابي :22

حمدان خوجة :22

الرئيس ديغول :57

فيبيريه ديبوانت :64,63 .

الربان دومونترافيل :64

ديدوفيل :77

الحاكم العام ديفيدون :68

حمود بوتميس :68

هنري شاريير :76

الحاج كايان :76,72 .

طاهر وطار :76

LAUNAV: 78

أحمد بن الشيخ مسعود :78

سي الصالح :79

الداي حسين :23

سيمون بيفايفر :23

فارني WARNIER :28

ماكماهون :38

أولاد سيدي الشيخ :44,39,38 .

سيدي الشيخ :38

سليمان بن حمزة : 38

الإخوان الرحمانيين :39

العقيد نزوملي : 42

الجنرال سوسي :42

الشيخ بوعمامة :45,44 .

المارشال بومرون :46

الكولونيل مونتانياك :52,47 .

القبطان ريشار :47

نابليون الثالث :65,53 .

جيمس كوك Cook : 63,62 .

قائمة المحتويـات

شكر وعرفان.

الإهداء.

مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل: 5

المبحث الأول: ماهية الابعاد والنفي 6

المطلب الأول: تعريف النفي والابعاد لغة..... 6

المطلب الثاني: تعريف النفي والابعاد اصطلاحا..... 7

المبحث الثاني: ماهية الهجرة..... 9

المطلب الأول: تعريف الهجرة..... 9

المطلب الثاني: أنواع الهجرة 13

المبحث الثالث: ماهية التهجير 15

المطلب الأول: تعريف التهجير لغة 15

المطلب الثاني: تعريف التهجير اصطلاحا 16

خلاصة الفصل:..... 18

الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة الفرنسية بالجزائر ما بين 1872 – 1900

مقدمة الفصل: 20

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين..... 21

المطلب الأول: سن المشاريع القانونية: 23
المطلب الثاني: السياسة الثقافية والاجتماعية: 30
المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية الاستعمارية على الجزائريين وردود الأفعال: 33
المطلب الأول: انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائريين: 33
المطلب الثاني: مقاومة الجزائريين للسياسة الاستعماريـــة: 37
المبحث الثالث: تنفيذ السياسات الاستعمارية لسياسة النفي والإبعاد: 45
المطلب الأول: قوانين الترحيل والعقوبة: 45
المطلب الثاني: أشكال سياسة النفي: 48
خلاصة الفصل: 57

الفصل الثالث: المنفيون إلى كاليدونيا الجديـــدة

مقدمة الفصل: 59
المطلب الأول: الإطار الجغرافي: 60
المطلب الثاني: الإطار التاريخي: 61
المبحث الثاني: نفي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة: 65
المطلب الأول: أسباب نفي الجزائريين الى كاليدونيا: 65
المطلب الثاني: أحوال المنفيين وظروف معيشتهم: 67
المبحث الثالث: نتائج سياسة النفي والإبعاد: 71
المطلب الأول: الانعكاسات الناتجة عن سياسة النفي والابعاد: 71
المطلب الثاني: صدور العفو عن الجزائريين المنفيين في سنة 1871: 76
خلاصة الفصل: 80

الخاتمة:.....82

قائمة الملاحـق

قائمة المراجع

فهرس الأماكن

فهرس الأعلام

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية

الملخص

الملخص باللغة العربية:

سعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830، إلى جعلها مستعمرة فرنسية تابعة لها، فطبقت عليها سياسة استيطانية هدفها التخلص من الشعب الجزائري نهائيا، متخذة جملة من القوانين والتشريعات التعسفية الهادفة إلى مصادرة أجود الأراضي وأخصبها مع انتهاج إجراءات أخرى كالنظام الضريبي، كلها كانت تسهيلات فعالة لخدمة الكولون المستوطنين ، وبالتالي تهجير قسري للعائلات الجزائرية إلى المستعمرات الفرنسية، خشية التأثير على المقاومين ضد الاستعمار، فبذلك تجتمع العديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ...،لتنتهي بعدد من الجزائريين إلى الإحساس بالقهر الاستعماري داخل الوطن.

ولذا قامت بنفي الجزائريين إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة مع الأعمال الشاقة مع حرمانهم لأدنى شروط الحياة ورغم ذلك لم يعرفوا معنى الاستسلام وقاموا بنشر تعاليم الدين الإسلامي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : الجزائر , فرنسا , التهجير القسري , سياسة النفي , كاليدونيا الجديدة .

الملخص باللغة الأجنبية:

La France a entendu parler de son occupation de l'Algérie en 1830, à son devenir une colonie française, Il avait une politique de colonisation visant à éliminer le peuple algérien une fois pour toutes. La terre « , en adoptant un certain nombre de lois arbitraires visant à confisquer les terres les plus belles et les plus fertiles et à produire d'autres mesures telles que le système fiscal, Tous étaient des installations efficaces pour servir le colon et ont ainsi forcé le déplacement des femmes algériennes vers les colonies françaises de peur d'influencer et de résister au colonialisme. Et tant de raisons sociales, économiques et culturelles se rejoignent pour finir avec un certain nombre d'Algériens se sentant oppression coloniale dans la patrie.

Si les mêmes Algériens se rendaient à l'île de Nouvelle-Calédonie avec un travail acharné tout en étant privés des conditions de vie les plus basses, ils ne connaissaient pas le sens de la reddition et diffusaient les enseignements de la religion islamique dans la région.

Les mots clés : l'Algérie , la France , déplacement forcé , politique de refus , Nouvelle Calédonie .